دراسة مقارنة: أدوار النساء في عمليات السلام في سياقات دولية

إيرلندا وجنوب إفريقيا وكولومبيا

كانون الثاني 2026

دراسة مقارنة أدوار النساء في عمليات السلام في سياقات دولية:

ايرلندا، وجنوب إفريقيا، وكولومبيا

إعداد الباحثة : هديل حسين

مؤسسة آكت لحل النزاعات

تشرين ثاني، 2025

تنويه

تعكس الآراء والتحليلات والاستنتاجات الواردة في هذا البحث وجهة نظر الباحث/الباحثين، وهي مبنية على تحليل وتفسير مستقلين للبيانات والمصادر التي تمّت مراجعتها. ولا تعبّر هذه الآراء بالضرورة عن مواقف أو سياسات أو توجهات أي من المؤسسات أو المنظمات أو الجهات المانحة أو الشركاء المرتبطين بهذا البحث أو المشار إليهم فيه. ويتحمّل الباحث/الباحثون المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا البحث، بما في ذلك أي أخطاء أو سهو قد يرد فيه.

الفهرس

الفهرس 4

ملخص تنفيذي 5

مقدمة 5

هدف المقارنة 6

منهجية وأدوات البحث 7

تصميم الدراسة 7

منهجية البحث 7

مبررات اختيار الحالات الدراسية 7

مراحل التحليل المقارن 8

أدوات جمع البيانات 8

أدوات التحليل 8

حدود الدراسة 9

المخرجات المتوقعة 9

المراجعة المكتبية 9

أيرلندا الشمالية 9

جنوب أفريقيا 12

كولومبيا 15

الإطار التحليلي المقارن 18

المقابلات 23

التحليل والاستنتاجات 24

التوصيات 25

الخاتمة 25

المراجع 26

ملخص تنفيذي

تناولت هذه الورقة إجراء دراسة مقارنة معمّقة حول أدوار النساء في عمليات السلام في إيرلندا الشمالية، جنوب إفريقيا، وكولومبيا، بهدف استخلاص دروس قابلة للتطبيق في السياق الفلسطيني، ولا سيما في إطار تعزيز مشاركة النساء في عمليات التفاوض والوساطة وصنع السياسات المتعلقة بحل النزاع. وتُظهر المقارنة أن النساء في الحالات الثلاث لعبن أدواراً محورية في مراحل مختلفة من عملية السلام، رغم تفاوت السياقات السياسية والاجتماعية ودرجات العنف وعمق التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

تكشف الدراسة أنّ مرحلة ما قبل المفاوضات اتّسمت بواقع عنيف وغير مستقر كان له تأثير مضاعف على النساء اللواتي تحملن أعباء الرعاية والصمود المجتمعي، وفي بعض الحالات (مثل كولومبيا) شاركن أيضاً كمقاتلات داخل جماعات مسلّحة. غير أنّ هذا الواقع شكّل حافزاً لدفع النساء إلى العمل المدني والسلمي للمطالبة بإنهاء العنف وبناء مسارات بديلة للسلام.

أما في مرحلة المفاوضات والاتفاق، فقد شكّلت التجربتان الإيرلندية والجنوب إفريقية نموذجاً واضحاً لتأثير المشاركة النسائية المنظمة، حيث أسهمت حملات الضغط وتأسيس أطر سياسية نسوية، مثل ائتلاف نساء أيرلندا الشمالية والتحالف الوطني للمرأة في جنوب إفريقيا، في توسيع أجندة المفاوضات لتشمل قضايا المساواة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وفي كولومبيا، ورغم محدودية التمثيل الأولي للنساء، أدت ضغوط المجتمع المدني إلى إدماج منظور النوع الاجتماعي عبر إنشاء اللجنة الفرعية للنوع الاجتماعي، مما نتج عنه أحد أكثر اتفاقيات السلام عالمياً شمولاً فيما يتعلق بحقوق النساء والضحايا.

وفي مرحلة ما بعد الاتفاق، حقّقت جنوب إفريقيا وإيرلندا تقدّماً مؤسسياً في تمكين النساء، مثل المناصفة في الحكومة الجنوب إفريقية وتولي مناصب قيادية في هيئات حقوق الإنسان في إيرلندا الشمالية، إلا أن التنفيذ بقي متفاوتاً، خاصة في ما يتعلق بالحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي. أما في كولومبيا، ورغم قوة النصوص، فإن التنفيذ كان الأضعف، خصوصاً في المناطق الريفية التي ما زالت تشهد عنفاً مستمراً وغياباً لآليات الحماية.

وتُظهر المقارنة أنّ مشاركة النساء ليست ضمانة بحد ذاتها لتحقيق سلام شامل، بل إنّ الأثر الحقيقي يظهر عندما تكون هذه المشاركة منظمة، عابرة للانقسامات، وتستند على إرادة سياسية ومجتمعية. كما تؤكد التجارب الثلاث أهمية وجود:

1. آليات مؤسسية لدمج منظور النوع الاجتماعي.
2. مشاركة حقيقية وليست شكلية للنساء.
3. دور فعال للمجتمع المدني في الضغط والمتابعة.
4. منظومات عدالة انتقالية حسّاسة للنوع الاجتماعي.
5. تمثيل سياسي مستدام وليس محصوراً بفترة المفاوضات.

وتوصي الورقة بإمكانية توظيف هذه الدروس في السياق الفلسطيني، مع التركيز على بناء أطر نسوية جامعة، وتعزيز التمثيل النسائي في مسارات التفاوض الرسمية وغير الرسمية، وتطوير خطط وطنية مستندة إلى قرار مجلس الأمن 1325 وتمتلك أدوات التنفيذ اللازمة مثل فرق العمل، المرجعية القانونية والإدارية والموازنات. بالإضافة إلى إعادة بناء الثقة بين المجتمع وصانعي القرار بما يضمن قيادة نسوية فاعلة قادرة على التأثير في مستقبل عملية السلام.

مقدمة

تأتي هذه الورقة ضمن إطار مشروع "تمكين النساء كُمهندسات للسلام: التفاوض والوساطة والحوار" الذي تنفذه مؤسسة آكت لحل النزاعات. حيث لا تزال مشاركة النساء في عمليات صنع القرار المرتبطة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي محدودة، رغم أن التجارب العالمية

والإقليمية أثبتت أن إشراك النساء بشكل فعال في عمليات التفاوض، الوساطة، وبناء السلام يساهم في إنتاج شمولا واستدامة. في السياق الفلسطيني، ورغم بعض المبادرات النسوية والمدنية، إلا أن مشاركة النساء في الخطاب العام المتعلق بحل الدولتين، وخاصة في مراحل التفاوض الرسمية وغير الرسمية، كانت هامشية أو رمزية في أغلب الأحيان، وغالباً ما اقتصرت أدوارهن على الاستشارات أو العمل المجتمعي، دون تمثيل فعلي طاولات التفاوض أو في صياغة الرؤى السياسية المستقبلية.

وقد أظهرت التجارب التفاوضية السابقة - من اتفاقيات أوسلو وما تبعها من محاولات ومبادرات محلية ودولية - أن غياب النساء عن عمليات التفاوض لا يعكس فقط انعدام التمثيل، بل يؤدي كذلك إلى تجاهل أولويات واحتياجات فئات واسعة من المجتمع، ويحّد من فرص التوصل إلى حلول عادلة ومستدامة تأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي. كما أن الخطاب العام المرتبط بالنزاع لا يزال يفتقر إلى صوت نسائي منظم قادر على التأثير، نتيجة لعدة عوامل بنيوية، منها: الثقافة السياسية الذكورية، وانعدام آليات تمكين النساء في الحقل السياسي، والقيود الاجتماعية والأمنية التي تواجههن.

وتهدف الورقة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على دور النساء وتأثيرهن في تجارب سابقة في عمليات التفاوض والتوصل إلى اتفاقيات سلام، واستخلاص دروس مستفادة التي قد تكون قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على نسبة المشاركة النسائية الفعالة، والتوصل إلى اتفاقيات سلام تضمن مطالبهن بشكل خاص، وأثرت على نسبة تواجدهن وفعاليتهن في عملية التنفيذ.

هدف المقارنة

تهدف هذه الورقة إلى إجراء تحليل مقارن لتجارب دول مختارة شاركت فيها النساء بفعالية في عمليات السالم، بهدف إنتاج معرفة تطبيقية يمكن استخدامها لتصميم تدخلات ملائمة في السياق الفلسطيني. للأسس المرجعية لمكونات بناء القدرات والتأثير السياساتي والمجتمعي في المشروع، من خلال:

- فهم الآليات والهياكل التي مّكنت النساء من الانخراط الفعال في عمليات التفاوض والوساطة، سواء من خلال التمثيل الرسمي أو عبر مسارات المجتمع المدني والمسارات الموازية.
- تحليل الأطر القانونية والسياسية والمؤسساتية التي دعمت أو أعاقت مشاركة النساء، بما يشمل دور القرارات الدولية مثل قرار مجلس الأمن 1325 وآليات المساواة الجندرية في الدساتير أو اتفاقيات السلام.
- رصد وتوثيق الأثر العملي لمشاركة النساء على مسارات التسوية والنتائج النهائية، من حيث إدراج قضايا العدالة الانتقالية، حقوق الضحايا، إصلاح قطاع الأمن، والعدالة الاجتماعية.
- استخلاص الدروس المستفادة والعوامل المشتركة التي يمكن تكييفها للاستفادة منها في السياق الفلسطيني، مع تسليط الضوء على خصوصية كل تجربة.
- تقديم توصيات عملية تستند إلى شواهد وتحليلات معّمقة، لدعم جهود بناء السالم النسوي في فلسطين، وتوجيه مكونات المشروع الأخرى خاصة التدريب والمناصرة بما يعزز فعالية وتأثير النساء في الخطاب السياسي العام المتعلق بحل الدولتين.

منهجية وأدوات البحث

تصميم الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن الذي يهدف إلى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات المختارة من أجل فهم العوامل المشتركة والمميزة التي تؤثر في الظاهرة قيد البحث. وفحص السياقات السياسية والاجتماعية والمؤسسية المختلفة، واستخلاص الدروس والعوامل التي أسهمت في نجاح أو تعثر كل تجربة.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج النوعي Qualitative Approach الذي يركز على تحليل الوثائق والنصوص والسياسات والمقابلات، بهدف الوصول إلى فهم معمق للسياقات وديناميات المشاركة. كما توظف أدوات المقارنة المنهجية عبر تحليل المحتوى وتحليل السياق.

مبررات اختيار الحالات الدراسية

تم اختيار حالات إيرلندا، كولومبيا، وجنوب أفريقيا نظراً لما تمثله من تجارب غنية ومتنوعة وحديثة في مسار عمليات السلام والمفاوضات، بعد أعوام من الصراعات، الاضطهاد، النزاعات التي اشتركت بكونها أكثر وطأة وقساوة على فئة النساء، ولما أظهرته من أدوار مؤثرة للنساء في مراحل مختلفة من العملية التفاوضية.

ففي إيرلندا الشمالية، شكّلت مشاركة النساء عبر "الائتلاف النسائي لأيرلندا الشمالية" نموذجاً فريداً ومستمر، حيث أسهمت النساء في تضمين قضايا المساواة والمجتمع المدني ضمن اتفاق الجمعة العظيمة. أما في كولومبيا، فقد برزت النساء كفاعلات رئيسيات في مفاوضات السلام بين الحكومة وحركة القوات المسلحة الثورية (فارك)، وتمكن من إدخال منظور النوع الاجتماعي في نصوص الاتفاق النهائي عام 2016. في حين مثّلت جنوب أفريقيا تجربة مميزة لتمكين النساء خلال الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى بناء نظام ديمقراطي جديد، حيث ساهمت القيادات النسائية في صياغة دستور تقدّمي يضمن المساواة والعدالة.

إن اختيار هذه الحالات الثلاث يتيح فهماً مقارناً لمدى تأثير السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية على فرص مشاركة النساء أهمية منظورهن في عمليات السلام، ويساعد في استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في السياق الفلسطيني لوجود تشابه في طبيعة الصراع، حيث شملت الحالات نموذج للتحرر من نظام قمعي نحو دولة جامعة، وتجربة مفاوضات مجتمعية وبناء ثقة بين أطراف منقسمة.

وتم تطوير معايير واضحة لاختيار دراسات الحالة وهي كالتالي:

المعيار	جنوب أفريقيا	إيرلندا الشمالية	كولومبيا
1. مشاركة النساء في عملية السلام	عالٍ، مشاركة نسائية في المفاوضات ولجنة الحقيقة والمصالحة	متوسط، تحالف نسائي شارك مباشرة في المفاوضات، ونشاط مجتمعي قوي	عالٍ، حضور نسائي رسمي في المفاوضات وفرق التنفيذ
2. قنوات المشاركة رسمية، غيررسمية، مجتمعية	متنوعة، رسمية عبر لجنة المصالحة وغير رسمية عبر حركات المجتمع المدني	رسمية من خلال التحالف النسائي، وغير رسمية عبر المبادرات المحلية	رسمية ضمن مفاوضات هافانا، وغير رسمية عبر منظمات الضحايا

المعيار	جنوب أفريقيا	إيرلندا الشمالية	كولومبيا
3. طبيعة الدور تفاوضي، وساطة، استشاري، تعبئة مجتمعية	تفاوضي واستشاري ومجتمعي	تفاوضي ومجتمعي	تفاوضي واستشاري
4. مدى التأثير على مخرجات عملية السلام بنود الاتفاق، تنفيذ الالتزامات، ضمان الحقوق	عالٍ على مستوى مخرجات عملية السلام، أثرت النساء في سياسات العدالة الانتقالية والمصالحة. أما بالنسبة للتنفيذ فهو محدود.	متوسط إلى عالٍ، أثّرن في صياغة بعض بنود الاتفاق وتنفيذها محلياً.	عالٍ جداً على مستوى مخرجات عملية السلام (وإن لم تكن هذه المخرجات الجندرية تأثير مباشر من مشاركة النساء)، أدرجت قضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء في نص الاتفاق وآليات المتابعة.
5. وجود آليات واضحة للعدالة الانتقالية والمصالحة	عالٍ، لجنة الحقيقة والمصالحة نموذج عالمي	متوسط، تركيز على المصالحة المجتمعية أكثر من العدالة الانتقالية	عالٍ، بنية مؤسسية متكاملة للعدالة الانتقالية في الاتفاق
6. إدماج منظور النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية	عالٍ، تطبيق العدالة الانتقالية بمنظور المساواة والتمثيل	متوسط، إدماج محدود لكن أثر عملي واضح عبر المشاركة المجتمعية	عالٍ جداً، أول اتفاق سلام عالمي يتضمن فصلاً خاصاً بالنوع الاجتماعي
7. توفر المصادر والبحوث المقارنة	عالٍ	عالٍ	عالٍ
8. إمكانية توظيف الدروس المستفادة في الحالة الفلسطينية	عالٍ، صراع تحرري ضد نظام تمييز عنصري وسيطرة استعمارية داخلية	عالٍ، صراع قومي وديني حول الهوية والسيادة	متوسط، نزاع مسلح داخلي، لكن مشاركة المرأة نوعية ومهمة في المراحل التاريخية المختلفة

مراحل التحليل المقارن

تقسم الدراسة إلى ثلاث مراحل تحليلية رئيسية:

1. **مرحلة ما قبل المفاوضات (مرحلة النزاع):** تتناول طبيعة الصراع، أثره على المجتمع والنساء، وأشكال المشاركة النسائية في مقاومة العنف أو الدعوة للسلام.
2. **مرحلة المفاوضات والاتفاق:** تركز على طبيعة مشاركة النساء في طاولات التفاوض الرسمية وغير الرسمية، وتأثيرهن على مضامين الاتفاق.
3. **مرحلة ما بعد الاتفاق (التنفيذ):** تدرس كيفية إدماج النساء في آليات المتابعة والتنفيذ، ومستوى تطبيق الالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

أدوات جمع البيانات

- مراجعة أدبيات مكتبية Desk Review: تشمل الدراسات الأكاديمية، التقارير الأممية، وثائق الاتفاقيات، أوراق السياسات، والمصادر الحكومية. وتحليل وثائقي لاستخلاص مؤشرات موضوعية حول أدوار النساء والبنية المؤسسية للسلام.
- مقابلات شبه مهيكلة Semi-Structured Interviews: مع باحثات، وناشطات شاركن أو تابعن عمليات السلام.

أدوات التحليل

- تحليل المقارنة المقطعية Cross-Case Analysis لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات الثلاث.

- تحليل المحتوى Content Analysis: لاستخلاص المفاهيم المتكررة والأنماط المتعلقة بدور النساء.
- الإطار التحليلي Analytical Framework: يستند إلى أجندة "المرأة، السلام والأمن" (UNSCR 1325) ومبادئ العدالة الانتقالية كعدسات تحليلية.

حدود الدراسة

تقتصر المقارنة على عدد محدد من الحالات التي تتوفر عنها بيانات كافية وموثوقة. كما تُعنى الدراسة بالتحليل النوعي أكثر من الكمي، مما يجعلها تركز على الفهم العميق للسياق بدلاً من التعميم الإحصائي.

المخرجات المتوقعة

- فهم العوامل المشتركة والمميزة لمشاركة النساء في عمليات السلام.
- استخلاص دروس قابلة للتطبيق في السياق الفلسطيني.
- تقديم توصيات سياساتية قائمة على المقارنة المنهجية بين الحالات.

المراجعة المكتبية

من خلال جمع وتحليل الأدبيات الأكاديمية، تقارير الأمم المتحدة، وثائق الاتفاقيات، أوراق السياسات، والتقارير العالمية ذات الصلة بكل حالة دراسية (جنوب أفريقيا، ايرلندا ، وكولومبيا)، تم تقسم المراجعة المكتبية إلى ثلاثة مراحل لأهداف المقارنة، مرحلة ما قبل المفاوضات والتي تشير إلى مرحلة النزاع وأثرها على المجتمع عامة وعلى النساء خاصة، وتشمل معلومات عن مدى انخراط النساء في مجابهة النزاع وإن كن مشاركات على مستوى سياسي أو مجتمعي، ومرحلة المفاوضات والاتفاق والتي تشير إلى المرحلة التي جلست فيها الأطراف المتنازعة للنقاش والتي أخذت في معظم الحالات العديد من السنوات وتشمل معلومات عن مدى انخراط النساء في النقاش الفعال، والمشاركة في صياغة بنود الاتفاق، وأهم المواضيع والأسس التي ركزت عليها النساء في هذه المرحلة. بالإضافة إلى توقيع الاتفاقيات بين الأطراف وتحليلها كنصوص قانونية، والتركيز على مدى الأخذ بعين الاعتبار المواضيع التي ركزت عليها النساء في النصوص الأخيرة. وأخيراً وهي المرحلة الأكثر حرجاً والتي تشير إلى مدى نجاح أو فشل المفاوضات، وهي مرحلة ما بعد الاتفاق أي التنفيذ، وتشمل هذه المرحلة تسليط الضوء على التطبيق الفعلي على أرض الواقع للنصوص التي تم الاتفاق عليها وهل تم بالفعل العمل على تنفيذ نصوص الاتفاق بشكل عام، والنصوص التي طالبت بها النساء بشكل خاص.

أيرلندا الشمالية

مرحلة ما قبل المفاوضات (1970- 1995)

شهدت إيرلندا الشمالية خلال فترة النزاع الطائفي المعروف باسم "The Troubles"عقوداً من العنف المسلح قبل التوصل إلى اتفاق بلفاست (الجمعة العظيمة) عام 1998. في تلك المرحلة، كانت الإدارة تخضع لقوانين بريطانية صارمة عززت الانقسام الطائفي وعمّقت سياسات التمييز ضد الأقلية الكاثوليكية (New Media Academy Life, 2024).

تأثرت النساء بشكل مباشر بالنزاع، إذ أدى العنف المسلح إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والفقر والعنف المنزلي، وازدياد أعداد الأسر التي تعيلها امرأة واحدة، خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً للعنف. كما ارتبطت المجموعات شبه العسكرية بأنماط من السيطرة القسرية ضد النساء، فيما حافظ المجتمع المحافظ على توقعات جندرية تقليدية حصرت دور النساء في الأسرة كزوجات وأمهات

(Transition Initiative & Inclusive Peace، 2018) ورغم هذا التهميش السياسي والاجتماعي، نشطت النساء في المجتمع المدني لتخفيف آثار النزاع على المجتمع والأطفال، وتأسيس أرضية لمشاركتهن المستقبلية في الحياة العامة (Kim, 2019)

فعلى المستوى المجتمعي، شاركت النساء في القرى والحارات في حماية الأطفال وتوثيق أسماء ضحايا العنف (آن بيترسن، 2025). كما ظهرت خلال السبعينيات أهم حركات السلام ضمّت نساء من الطائفتين الكاثوليكية والبروتستانتية، حركة "شعب السلام Peace People "التي حصلت مؤسستاها، ميريد كوريجان ماغواير وبيتي ويليامز، على جائزة نوبل للسلام عام 1977. وتأسست حركة شعب السلام بعد استهداف رجل من الجيش الجمهوري الايرلندي IRAمن قبل رجال الشرطة مما أدى إلى احرافه عن الشارع ودهسه لثلاثة أطفال على طرف الطريق وإصابة أمهم، هذه الحادثة التي أودت بحياة الأطفال هزت الشارع وزادت من عزيمة وإرادة الشعب خاصة النساء للمطالبة بوقف العنف والصراع (Patterson، 2025). نظمت هذه الحركة نشاطات متعددة تدعو للسلام وشكّلت مساحة للتعبير عن رفض العنف والدعوة للسلام (Kim، 2019)، ورغم قيادة النساء لهذا الحزب إلا أنه لم يكن حزب نسوي بحت، ولم يصبح نسوي عن قصد وإنما نتيجة الظروف التي تشكل خلالها، حيث كانت النساء تعاني من آثار العنف بشكل كبير ويومي، وكان الرجال في صفوف القتال إما معارضين للسلام أو هناك مخاطر لمشاركتهم في حركات مشابهة (Patterson, 2025).

وفي ظلّ النظام الأبوي المسلح الذي استبعد النساء من صنع القرار الرسمي (Fearon، 1999)، أدركت النساء أن البنى السياسية الذكورية تشكّل عائقاً أمام تحقيق العدالة الاجتماعية. من هنا ظهرت مبادرات نسوية أكثر تنظيماً، مثل حركة حقوق المرأة في أيرلندا الشمالية (NIWRM)التي تأسست عام 1975 كحركة عابرة للطوائف، وشبكة دعم المرأة (WSN) عام 1990، التي جمعت نساءً من الخلفيات القومية والنقابية للعمل المشترك حول قضايا عملية يمكن الاتفاق عليها.

هذه المبادرات التمهيدية أوجدت أرضية سياسية جديدة في منتصف التسعينيات ومهدت الطريق للمشاركة على طاولة المفاوضات؛ ففي عام 1996 تأسس ائتلاف نساء أيرلندا الشمالية (NIWC) نتيجة الإحباط من غياب تمثيل النساء في السياسة وإصرارهن على تأمين مقعد رسمي يتمكن من خلاله للضغط باتجاه تحقيق السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية التي دعون من أجلها خلال السنوات الماضية (Kilmurray, 2025). حيث هدف الائتلاف إلى ضمان مشاركة النساء في المفاوضات ووضع قضايا مجتمعية مهمة ضمن جدول أعمال عملية السلام مثل المساواة وحقوق الإنسان والشمول(Kilmurray, 2025) (Conciliation Resource، 2013) بالإضافة إلى أمور أساسية مثل التعليم المشترك (Patterson، 2025). كما وشكل الائتلاف الصوت الموحد والوحدة السياسية بين المجتمعات بغض النظر عن الانتماء الطائفي او السياسي (Kim, 2019).

مرحلة المفاوضات والاتفاق (1996 - 1998)

كان ائتلاف نساء أيرلندا الشمالية (NIWC) حزباً سياسياً متعدد الأطياف، تأسس في أبريل 1996 خصيصاً لكسب صوت في مفاوضات السلام الرسمية متعددة الأحزاب. وتأسس ائتلاف نساء أيرلندا الشمالية بعد أن تجاهلت الأحزاب السياسية التقليدية جهود الضغط التي بذلتها الجماعات النسائية لإشراك المرشحات في محادثات السلام(Conciliation Resource, 2013) . سجّلت حكومة المملكة المتحدة تجمعاً نسائياً لخوض الانتخابات الخاصة للمنتدى. وبحصوله على عدد كافٍ من الأصوات النسبية في انتخابات مايو 1996، حصل ائتلاف نساء أيرلندا الشمالية على مقعدين في المنتدى، وشارك لاحقاً في المحادثات متعددة الأحزاب(Fearon, 1999) .

عمل ائتلاف نساء أيرلندا الشمالية على أساس المبادئ الأساسية للمساواة وحقوق الإنسان والشمول، واعتمدوا مبدأ التعبير عن الهوية والاعتراف بالاختلاف صراحةً بين الأحزاب السياسية والمذاهب الدينية، بدلاً من تجنب المواضيع الخلافية، وهي ممارسة غير مألوفة في أيرلندا الشمالية. ولذلك لعب ائتلاف نساء أيرلندا الشمالية دوراً رئيسياً في تيسير المحادثات، خاصة أنه العديد من الأطراف السياسية رفضت التحدث مباشرة مع بعضها البعض لذا لعب الائتلاف النسائي دور الوسيط، ونجح في توسيع نطاق أجندة المفاوضات لتتجاوز المسائل الدستورية (Fearon, 1999) .

وقد تباين دور المرأة في هذه المرحلة بين المشاركة المباشرة والتيسير الاستراتيجي وصياغة أجندات جوهرية، رغم محاولات الإقصاء والتهميش التي واجهتها. وجاء صوت النساء في مرحلة المفاوضات حاسماً في إدراج العديد من القضايا التي تهدف إلى تحقيق العدالة في عديد من القضايا

الاجتماعية، مثل حقوق الضحايا والمصالحة، و تحقيق المساواة بين الجنسين وحق المرأة في المشاركة السياسية الكاملة والمتكافئة، وإنشاء آلية استشارية تهدف إلى مأسسة مشاركة عامة أوسع في الحياة السياسية، والتعليم المتكامل، والسكن المختلط، والتدابير الوقائية الصارمة ضد العنف الموجّه نحو المرأة (بما في ذلك العنف المنزلي والاعتداء الجنسي) (McWilliams, 2019)، وغيرها من المواضيع التي كانت مغيبة من قبل السياسيين. اذ أظهر تشكيل الائتلاف ونجاحه، رغم المقاومة المنهجية والانتهاكات الشخصية، إمكانية انخراط المجتمع المدني في المفاوضات السياسية الرسمية والتأثير فيها، متحدياً فكرة أن السياسة حكر على السياسيين التقليديين (الرجال) (Inclusive Peace & Transition Initiative، 2018).

وكان للائتلاف دوراً واضحاً في إبقاء التركيز على تحقيق السلام العام بدلاً من تمثيل مصلحة طرف واحد (Patterson, 2025). واعتُبر الائتلاف على نطاق واسع وسيطاً نزيهاً ومحايداً من قِبل الحكومتين البريطانية والإيرلندية والوسطاء الدوليين. كذلك، قدّم الائتلاف أوراق سياسات أُعدّت بعناية وبحث معمّق، أسهمت في التأثير على صياغة بنود الاتفاقية النهائية. وقد أظهرت عضواته مهارات عالية في التواصل وشرح المواقف، مما عزّز مكانتهن في بيئة تفاوضية معقّدة. وقد قد الائتلاف مساهمات جوهرية في الاتفاقية شملت قضايا حقوق الإنسان وقضايا اجتماعية ذات الصلة بحياة المواطنين اليومية والتي حققت العدالة الانتقالية، أهمها(Fearon, 1999) :

- **الضحايا والمصالحة:** دعت اللجنة إلى الاعتراف بالأذى والصدمة التي لحقت بجميع الأطراف، خصوصاً الضحايا، وأسهمت في إدراج بندٍ أساسي في الاتفاقية النهائية يتناول معاناة ضحايا النزاع ويدعو للمصالحة المجتمعية.
- **المشاركة المدنية:** يُنسب إلى اللجنة الفضل في إنشاء المنتدى المدني، وهو آلية استشارية للشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تمثّل مختلف قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، والنقابات، والضحايا.
- **المساواة بين الجنسين:** طالبت اللجنة باتخاذ تدابير لضمان تحقيق نتائج متكافئة بين النساء والرجال، واقترحت إدراج بند ينص على حق المرأة في المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية ضمن فصل حقوق الإنسان في الاتفاقية.
- **القضايا الاجتماعية:** قدّمت اللجنة مقترحات بشأن السكن المختلط والتعليم المتكامل، ودعت إلى تدابير وقائية صارمة لمكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي.

ورغم هذا الدور المهم الذي لعبته النساء في مرحلة المفاوضات، إلا أنه جاء تحت الكثير من الضغط وتخطى الكثير من الصعوبات التي واجهنهن لكونهن نساء على طاولة المفاوضات، فلم يستلمن الوثائق المتعلقة بالمفاوضات بشكل رسمي، واضررن في كثير من الأحيان للتحايل على بعض الممثلين الرجال أو التقرب من زوجاتهن للحصول على الوثائق، ولم يتم التشاور معهن بشكل رسمي على مسودات الاتفاقية والتي كان يكتبها الرجال فقط، لذا كان هناك الكثير من الجهد من قبل النساء لتخطي هذه العقبات وإبقاء مشاركتهن فعالة (Kilmurray، 2025).

ورغم أهمية وتعدد القضايا والمطالب التي طرحتها النساء على طاولة المفاوضات، إلا أنه لم يتم الاستجابة لجميعها، فمثلا قضية نظام الانتخابات والحكم لم يتم طرحه وتغيره، حيث كان وما زال في بعض الأحيان عائق أمام تمثيل النساء بشكل منصف (Kilmurray، 2025).

مرحلة ما بعد الاتفاق/التنفيذ (1999 - بعد)

بعد توقيع اتفاقية بلفاست/الجمعة العظيمة، واصلت النساء مشاركتهن في هياكل ما بعد الاتفاقية، رغم ما واجهنه من قيود وتحديات مؤسسية ومجتمعية. وقد تميزت هذه المرحلة بمزيج من التقدّم في تمثيل النساء في بعض مواقع صنع القرار، وتراجع في استدامة بعض الآليات التي أُنشئت بموجب الاتفاقية(Kilmurray, 2025) . حيث شاركت النساء في عدد من اللجان المنبثقة عن اتفاقية بلفاست. فعلى سبيل المثال، عملت امرأتان ضمن اللجنة المستقلة لشؤون الشرطة في أيرلندا الشمالية (لجنة باتن)، التي أشرفت على تنفيذ إصلاحات جوهرية في جهاز الشرطة.

كما تولّت مونيكا ماكويليامز منصب المفوّض الرئيسي للجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية لفترتين متتاليتين (2005–2011). وفي جمعية أيرلندا الشمالية التي تشكّلت لاحقاً، بلغت نسبة النساء اثنتين من بين كل عشرة وزراء، وهو تقدّم رمزي يُظهر محدودية المساواة الفعلية في مواقع القيادة التنفيذية.

وتركّزت أدوار النساء في مرحلة ما بعد الاتفاق على تعزيز القيادة المدنية، ومعالجة إرث النزاع والعنف، والمساهمة في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن 1325)، التي تُشكّل إطاراً عالمياً لتمكين النساء في عمليات السلام. كما وتواصل النساء القيام بدورٍ محوري في بناء السلام على المستوى الشعبي، من خلال النقاشات المجتمعية، وتلبية الاحتياجات المحلية، ودعم الفئات المهمّشة ومكافحة العنف خاصة ضد المرأة.

بالإضافة إلى الدور الاستراتيجي من خلال خطط العمل الوطنية التي تشمل بنود جوهرية تضمن تطوير القيادة النسائية ودعم دور المرأة في بناء السلام في المجالين المدني والسياسي، وبناء قدراتهن لتولي المناصب القيادية، وتبادل الخبرات على مستوى دولي، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي والفني محدد الأهداف لتمويل برامج المجتمع المدني التي تعزز أدوار النساء في بناء السلام والمشاركة السياسية والمساواة الجندرية.

ومن ناحية الأخرى، لم تكن آلية التنفيذ والرقابة على التنفيذ مشمولة بشكل واضح في الاتفاقية وبالتالي كان هناك ضعف في هذا الجانب لاحقاً في التنفيذ. بالإضافة إلى أن بعض المطالب التي طالبت بها النساء وتحققت بالاتفاقية خاصة التي تتعلق بحقوق الإنسان والشمول لم تنفذ بشكل كامل، وتعتبر حتى اللحظة عمل قيد التنفيذ. (Kilmurray، 2025).

جنوب أفريقيا

مرحلة ما قبل المفاوضات (1948 – 1990)

شهدت جنوب افريقيا بين الأعوام 1948 – 1990 أكثر الأنظمة العنصرية صرامة في التاريخ، نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، الذي فرضه الحزب "الوطني" في ذلك الوقت والذي سن قوانين تفصل السود عن البيض في جميع مناحي الحياة مثل، التعليم، والصحة، والسكن، والحقوق السياسية. بالإضافة إلى إنشاء البانتوستونات التي تفصل سكن السود عن البيض كواحدة من طرق الفصل العنصري وإقصاء السود عن الحياة السياسية التي مارستها الحكومة "ذات الأغلبية البيضاء" (South African History Online, The Homelands, 2011)

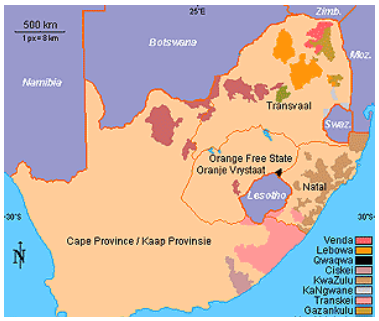

صورة 1: البانتوستونات في إفريقيا الجنوبية قبل عام 1994

في بداية التسعينات، تم تأسيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC كحركة مقاومة ضد حكم الأقلية البيضاء، محافظاً في بداياته على نهج سلمي قائم على الحوار مع الحكومة الملكية "البريطانية"، والتأكيد على مبدأ عدم العنصرية ، الأمر الذي دفع إلى فتح الباب مع بقاء عضويته حصرية حتى فتحها لجميع الأعراق عام 1969 (Maharaj، 2008). ومع ظهور رابطة شباب الحزب عام 1944، اتجه الحزب نحو أشكال نضالية جماهيرية تشمل دعوات للمقاطعة والإضرابات، وصولاً إلى تبني ميثاق الحرية عام 1955 الذي جسّد رؤية الحركة بأن "جنوب أفريقيا ملك لكل من يعيش فيها " (Barnes، 2002). وبعد مجزرة شاربفيل عام 1960 وحظر الحزب، اتجه المؤتمر الوطني الإفريقي إلى العمل السري وتأسيس جناحه العسكري أومكونتو وي سيزوي (MK) بقيادة نيلسون مانديلا عام 1961، معتبراً أن العنف قادم لا محالة وأن السيطرة عليه ضرورة استراتيجية، ولكن رغم اللجوء للعمل المسلح، التزم الحزب بأعمال تخريبية تتجنب استهداف المدنيين لأن الهدف الأساسي كان الضغط نحو المفاوضات. وبحلول أواخر السبعينيات، استندت استراتيجية الحزب لإسقاط نظام الفصل العنصري إلى أربعة أركان مترابطة: التعبئة الجماهيرية، العمل السياسي السري، الكفاح المسلح، والحملة الدولية لعزل نظام الفصل العنصري، وفي هذه الفترة تم اعتقال نيلسون مانديلا عام 1962 إثر نشاطه وقيادته للإضرابات، والتحرك بدون "البطاقة التعريفية" و"التخريب" والحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

كان دور النساء في هذه المرحلة بارزاً، حيث لعبن دوراً هاماً في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي منذ بدايته، من خلال المشاركة الفاعلة عبر تنظيم نسائي سمي برابطة نساء المؤتمر الوطني الإفريقي ANCWL والذي تأسس عام 1948 كجناح نسائي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بهدف تعبئة النساء السود في مواجهة سياسات التمييز العنصري والدفاع عن حقهن في المشاركة السياسية (Knapp, 2015)، إلى جانب الاتحاد متعدد الأعراق لنساء جنوب إفريقياFederation of South African Women – FEDSAW ، بالإضافة إلى دورهن البارز في قيادة العديد من

المسيرات السلمية الدعوة للعصيان المدني ضد قوانين المرور الظالمة عام 1952، وصياغة ميثاق الحرية عام 1955 (Aeby، 2018) الذي أصبح لاحقاً الإطار الفكري للدستور الديمقراطي لجنوب أفريقيا (Healy-Clancy, 2017). ومساهمته في تطوير الخطاب الوطني حول الحرية والمساواة، وتمهيد الطريق أمام مشاركة المرأة اللاحقة في عملية التحول الديمقراطي. وبرزت في هذه الفترة قيادات مثل ألبرتينا سيسولو وليليان نغوي، الأخيرة كانت أول امرأة تُنتخب في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي، ما مثّل إنجازاً بارزاً للنساء في العمل السياسي (South African History Online, ANC Women's League (ANCWL), 2011).

أسست هذه الحركات لوعيٍ نسوي سياسي ومجتمعي متقدّم، جعل النساء أكثر استعداداً للانخراط في عمليات الإصلاح والعدالة الانتقالية وصياغة الدستور في التسعينيات. كما شكلت تجربة التحالفات متعددة الأعراق نموذجاً ألهم لاحقا تشكيل الائتلاف الوطني النسائي خلال مفاوضات التسعينيات (Knapp، 2015).

مرحلة المفاوضات والاتفاق (1990 – 1994)

بعد مرحلة طويلة من المقاومة، والانتفاضة من أجل التحرر، بالإضافة إلى الضغط الدولي وفرض العقوبات الاقتصادية والثقافية ضد نظام الفصل العنصري، وبدء المفاوضات السرية بقيادة نيلسون مانديلا من داخل السجن للإفراج عنه لبسبعد 27 عام من السجن عام 1990، بدأت المفاوضات الواسعة بين حكومة "دي كليرك" وقيادات من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC، والاتفاق على دستور انتقالي عام 1993، وأخيراً، إقامة أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية وفوز ANC فيها عام 1994. وأصبح نيلسون مانديلا أو رئيس أسود لجنوب إفريقيا، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بهدف تحقيق الانتقال السلمي من نظام عنصري إلى ديمقراطي (Lynch، 1996).

شاركت نساء بارزات مباشرة في طاولة المفاوضات، مثل فرين جينوالا التي وُصفت بأنها قائدة نسوية مخلصة وكانت ضمن فريق مفاوضات الحزب في مؤتمر CODESA ومع أن النساء شكّلن بدايةً ما يقارب 5% فقط من المندوبين، وهو تمثيل محدود انعكس على مكانتهن في النقاشات (Transition Initiative & Inclusive Peace، 2018). إلا أن رابطة نساء المؤتمر الوطني الأفريقي لعبت دوراً أساسياً في تغيير هذا الواقع، فقد بادرت إلى اقتراح إنشاء اللجنة الاستشارية الجندرية (GAC) رداً على التهميش، وكثّفت جهود الضغط عبر التواصل المباشر مع مجلس التفاوض للمطالبة بإشراك النساء في CODESA كما هددت الرابطة بتنظيم احتجاجات واسعة لمواجهة استبعاد المرأة، ودعمت لاحقاً موقف الائتلاف الوطني للمرأة المطالب بالمساواة بين الجنسين. وأسهم وجود قيادات نسوية يشغلن مناصب في التحالف الوطني النسائي (WNC) وداخل الأحزاب السياسية مثل المؤتمر الوطني الأفريقي، في تعزيز قدرتهم على التأثير المباشر على مواقف أحزابهم ودفع عملية التفاوض نحو تضمين مصالح النساء. ولم يتأكد التزام الحزب بالمساواة الجندرية كمبدأ دستوري إلا بعد تهديد الرابطة بمقاطعة الانتخابات (Aeby، 2018). واعتمد المؤتمر الوطني الأفريقي حصة طوعية بنسبة 30% للمرشحين النساء في أول انتخابات برلمانية ديمقراطية، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية من 2.4% إلى أكثر من 26%.

كما ولعبت المرأة دوراً رئيسياً في التصميم المؤسسي للجنة الحقيقة والمصالحة والمشاركة الفاعلة. فقد شكّلت النساء ما يقارب 41% من المفوضين في اللجنة، و75% من العاملين الإداريين فيها، ونسبة 56.5% من إجمالي 21,527 شهادة قدمت إلى لجنة الحقيقة والمصالحة (Madikizela، 2005). وأسهمن بشكل مباشر في معالجة الآثار الجنسانية لنظام الفصل العنصري من خلال استحداث جلسات استماع مخصصة للنساء للإدلاء بشهاداتهن حول انتهاكات محددة، بما في ذلك العنف الجنسي. ولعبت اللجنة الوطنية للمرأة دوراً محورياً في صياغة ميثاق المرأة للمساواة الفعالة، بعد استشارة أكثر من مليوني امرأة. وقد رسّخت جهود المناصرة الناجحة للمرأة المبادئ الدستورية المتمثلة في عدم التمييز على أساس الجنس والمساواة بين الجنسين في الدستورين المؤقت والنهائي (Aeby، 2018).

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن الحركة والمشاركة النسوية ركزت على فلسفة المسؤولية الجماعية والمجتمع ككل "الإنسانية تجاه الآخرين" أو ما يعرف ب "أوبونتو" فغالباً ما عرضت النساء الشاهدات تجاربهن وتوقعاتهن للشفاء بشكل مختلف عن الرجال، وكانت قيادتهن تمتاز بالحكمة والشجاعة (Madikizela, 2005).

مرحلة ما بعد الاتفاق/التنفيذ (1995- حتى الآن)

تمثل مرحلة ما بعد الاتفاق محطة مفصلية في فهم مسار التحول في جنوب إفريقيا، إذ تعكس كيفية انتقال الدولة من تحقيق المكاسب الدستورية الأساسية في حقبة ما بعد الفصل العنصري إلى اختبار قدرتها على ترجمة هذه المكاسب إلى سلام وأمن فعليين في الحياة اليومية. وفي هذا السياق، لعبت المرأة دوراً محورياً، سواء من خلال استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية، أو عبر الانخراط في الأجندة الدولية للمرأة والسلام والأمن، أو من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية العميقة وعلى رأسها العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويقسم هذا الدور بشكل مختصر إلى ثلاث محاور أساسية في هذه التجربة:

أولًا: التقدم في التمثيل السياسي وإصلاح قطاع الأمن

شهدت جنوب أفريقيا منذ بداية الألفية الجديدة توسعاً ملحوظاً في الحضور المؤسسي للنساء داخل السلطتين التنفيذية والتشريعية. ففي عام 2019، حققت جنوب إفريقيا هدف المناصفة 50/50 في مجلس الوزراء لتصبح الدولة الحادية عشرة عالمياً والثالثة في أفريقيا التي تبلغ هذا المستوى من التمثيل. كما بلغ تمثيل النساء في البرلمان بعد انتخابات مايو 2019 نسبة 44%، وتشكل النساء 41% من أعضاء المجالس المحلية. وتتولى النساء مناصب سياسية وطنية ذات تأثير استراتيجي، تشمل وزارات العلاقات الدولية، والدفاع، والاستخبارات، إضافة إلى رئاسة الجمعية الوطنية ومنصب المحامي العام (National Action Plan on Women, Peace and Security – 2020 to 2025، 2020).

بالإضافة إلى بعض الإنجازات التي تعكس اندماج النساء في البنية الأمنية للدولة، حيث ارتفعت نسبة النساء في قوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا (SANDF) من 12% عام 1994 إلى 30% عام 2019، مع تحديد هدف لتجنيد النساء بنسبة 40% ، كما توسعت الأدوار العسكرية الموكلة للنساء لتشمل مواقع قتالية ومناصب قيادية. كما وارتفعت نسبة النساء من 12% عام 2000 إلى 36.7% في دورة 2018/2017، مدعومة بسياسات تستهدف تعزيز المشاركة النسائية عبر تخصيص 40% من أماكن التدريب و70% من أماكن برامج القيادة الناشئة للنساء. وقد أسهمت البيئة القانونية والسياساتية التي تأسست منذ عام 2000 في تعزيز هذه المكاسب، من خلال تشريعات مثل قانون تعزيز المساواة ومنع التمييز غير العادل، والإطار الوطني لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن إنشاء مؤسسات دستورية نوعية مثل لجنة المساواة بين الجنسين(National Action Plan on Women, Peace and Security 2020 - 2025, 2020) .

ثانياً: الدور القيادي في أجندة المرأة والسلام والأمن

أصبحت جنوب أفريقيا، بفضل خبرتها التاريخية في بناء السلام والتحول الديمقراطي، أحد أبرز الداعمين العالميين لأجندة المرأة والسلام والأمن. فقد تبنت الدولة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) منذ صدوره، وأسهمت في تطوير الإطار الدولي من خلال رعاية قرار مجلس الأمن 1820 (2008) المتعلق بتجريم العنف الجنسي كسلاح حرب. وخلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن (2019–2020)، واصلت الدولة الدفع بهذا المسار عبر رعاية قرار 2493 (2019)، مؤكدة التزامها بالمشاركة الشاملة للنساء في عمليات بناء السلام. (National Action Plan on Women, Peace and Security 2020 - 2025، 2020).

ويُعد اعتماد خطة العمل الوطنية (2020–2025) بشأن المرأة والسلام والأمن محطة مركزية في هذا الاتجاه، إذ تبلورت الخطة بعد سنوات من العمل المشترك بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني، لتقديم إطار وطني يستجيب للالتزامات الدولية والتحديات المحلية عبر ركائز المشاركة، والوقاية، والحماية، والإغاثة والإنعاش.

ثالثًا: المجتمع المدني ودوره في بناء السلام

منذ عام 2000، أعاد المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، صياغة أولويات عمله بما يتناسب مع التطورات الاجتماعية والأزمات الحقوقية الأكثر إلحاحاً، وعلى رأسها العنف القائم على النوع الاجتماعي والفوارق الاقتصادية خاصة في المناطق الفقيرة. وقد ظل هذا القطاع فاعلاً في مراقبة تنفيذ السياسات الحكومية، وتعزيز المساءلة، والدفاع عن تمكين النساء وضمان أمنهن في الفضاءين العام والخاص (Aeby، 2018). إلا أنه ورغم التمثيل النسائي المرتفع والنشاط النسوي في مناهضة العنف، لا تزال النساء تواجه العديد من الصعوبات كونهن نساء، مرأة ، ولقد بلغ معدل العنف القائم على النوع الاجتماعي وجرائم قتل النساء عام 2025 أعلى 5 أضعاف المعدل العالمي، وفي عام واحد بين 2023 و2024 تم قتل ما يقارب 5578 مرأة و1656 طفل ليرفع نسبة الجريمة ضد النساء بنسبة 33.8% عن الأعوام السابقة، بالإضافة إلى تسجيل 42569 حالة اغتصاب في نفس الفترة، علماً أن 95% من الحالات تمر دون بلاغ أو توثيق (Women for Change، 2025).

وتستمر التحديات المرتبطة بعدم المساواة والعدالة بين الجنسين، واتساع الهوة بين السياسات المتخذة والمقرة في الحكومة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع (Aeby، 2018)، وذلك بسبب التباطؤ بتنفيذ السياسات وعدم تخصيص الميزانيات المطلوبة لتنفيذها، وضعف القوانين وتطبيقها، (Women for Change, 2025)، مع العلم أنه تم الإعلان مؤخراً (كانون أول 2025) أن العنف المبني على النوع الاجتماعي يعتبر حالياً كارثة وطنية، ويترتب على ذلك خطط وتحرك مشترك على مستوى الوطن لمواجهة الكارثة بشكل عاجل (South African Government, 2025).إلا أن الحراك من أجر العدالة واضح جداً، وأثر المشاركة النسائية والتوعية التي حصلت عليها النساء منذ بدء الحراك النسائي وحتى اللحظة واضح من قدرتهن على المواجهة، والوقوف من أجل العدالة(Jaffer, 2025) .

كولومبيا

مرحلة ما قبل المفاوضات (1982 - 2011)

مرت كولومبيا بواحدة من أعنف وأطول الحروب الأهلية بالتاريخ استمرت لأكثر من 52 عام، خلال هذه الفترة كان النزاع محلياً بين الحكومة والجماعات المسلحة والتي كان على رأسها الجماعة المسالحة المعروفة باسم فارك *FARC: Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia*، تخلل هذه الفترة الكثير من العنف المسلح، تجارة الأسلحة، الاتجار بالبشر، التجارة بالمخدرات خاصة مع بداية التسعينات، والتي نتج عنها الكثير من العنف ضد التجمعات السكانية في القرى والتي سيطرت عليها فارك، بالإضافة إلى الكثير من حالات الخطف والاغتصاب، والنزوح الإجباري. خلفت هذه الحرب كثير من الضحايا أغلبها من النساء، ووضعت النساء تحت ضغط العنف، والنزوح، والعناية بالعائلات المفككة(Caro, 2020) .

خلال هذه الأعوام، مرت كولومبيا بمراحل متعددة من محاولات التفاوض بين الحكومة والمجموعات المسلحة، حيث بدأت أولى المحادثات في عهد الرئيس بيلساريو بيتانكور، ثم تلتها اتفاقيات سلام جزئية مع جماعات مسلحة بين 1990 و1994، شاركت فيها امرأة واحدة فقط من بين الموقعين (Bouvier، 2016). في هذه الفترة، بدأت النساء بتنظيم أنفسهن سياسياً عبر إنشاء الشبكة الوطنية النسائية (1991) للمطالبة بتضمين قضايا المرأة في الدستور الجديد. ومع تصاعد العنف وفشل المفاوضات، برزت تحركات نسوية سلمية مثل مسيرة النساء ضد الحرب (1996) التي أسست طريق "باسيفيكا دي لاس موخيريس" (Encina, 2020)

أما خلال الفترة من 1999 إلى 2004، فقد تزامنت عملية كاجوان للسلام مع تصاعد نشاط النساء في المطالبة بالتمثيل، إذ شاركت 600 امرأة في جلسة عامة حول الاقتصاد والتوظيف لعرض التفاوتات بين الجنسين(Bouvier, 2016) . وشكّل قرار مجلس الأمن 1325 دفعة قوية للمنظمات النسائية، التي استخدمته كأداة للمطالبة بالإدماج والمشاركة الفعلية (ABColombia, 2023). كما أسست النساء تحالف "بور لاباز" (2001) للعمل على أجندة سلام موحدة، وأسفرت جهودهن عن مكسب تشريعي مهم عبر القانون 812 لعام 2003 الذي ضمن مشاركة النساء في الحوارات الوطنية(Encina, 2020) .

وجدير بالذكر هنا، أن النساء كن منخرطات بشكل كبير في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي كمقاتلات نشطات في النزاع المسلح، وكان انخراط النساء في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) لافتاً من حيث الحجم والتأثير، إذ شكّلن ما يزيد على 40%

من مقاتلي الحركة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالجماعات المسلحة الأخرى في كولومبيا. هذا الانخراط مثّل التغيير الجذري والواضح للأدوار الجندرية التقليدية خاصة في تلك المنطقة وفي ذلك الوقت، حيث ساهمت أيديولوجية فارك في تعزيز مبدأ "المساواة" من الناحية النظرية، إذ تلقى الرجال والنساء التدريب ذاته على الأسلحة، والتكتيكات القتالية، والدفاع عن النفس، وأُوكلت إليهم المهام نفسها في الميدان. تولّت العديد من النساء أدواراً محورية في القتال والاستخبارات والتعامل مع المتفجرات، كما وصلت بعضهن إلى مناصب قيادية متوسطة المستوى، وإن ظل الوصول إلى المراتب العليا محدوداً أمامهن (Stanski, 2006).

ورغم هذا الحضور الفاعل، واجهت النساء داخل الحركة أشكالاً متعددة من الاستغلال والعنف، خصوصاً فيما يتعلق بالتحكم في أجسادهن والإنجاب القسري أو الإجهاض الإجباري في بعض الحالات(Bouvier, 2016) . ومن حيث الأثر، أسهمت مشاركة النساء في صراع مسلح واسع النطاق اتسم بالعنف الشديد، إذ كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية مسؤولة بين عامي 1985 و2010 عن أكثر من 24,000 حالة اختطاف، وقرابة 3,900 عملية اغتيال انتقائية، فضلًا عن تنفيذ هجمات متكررة على البنية التحتية وتسببها في معظم ضحايا الألغام. وهكذا، شكّل وجود النساء داخل فارك تجربة معقدة تجمع بين تمكينٍ جزئي ومخاطر بنيوية عكست التناقض بين الخطاب الثوري والممارسة الواقعية داخل صفوف الحركة(López, 2021) .

في هذه الفترة، تأثرت النساء بشكل كبير بفعل النزاع المسلح حيث تعرضن لجميع أنواع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكان من أبرز سمات النزاع وأسباب النزوح، حيث تعرّض أكثر من 35 ألف شخص للعنف الجنسي أو القائم على النوع الاجتماعي بين عامي 1957 و2016، كما واجهت النساء الاستغلال الجنسي والإتجار، خصوصاً المهاجرات، وسط إفلات تاريخي من العقاب عزز تبعيتهن وهشاشتهن، وشكلت اللإناث النسبة الأكبر من الضحايا، خاصة الأطفال والمراهقين، إذ أن هذا العنف استخدم كأسلوب حرب للسيطرة على الأراضي وإجبار المجتمعات على النزوح (ABColombia، 2023).

وكان النزوح القسري من أبرز نتائج الحرب، إذ شكّلت النساء والأطفال 78% من النازحين داخلياً، وبلغت نسبة النساء 58% من المسجلين عام 2015. عانت النساء النازحات من مخاطر متعددة كالعنف والاستغلال والفقر ونقص الموارد، وتحمّلن أدواراً جديدة كربّات أسر وحيدات ومقدمات رعاية للمتضررين، بينما عشن غالباً تحت خط الفقر محرومات من الخدمات الأساسية(Bouvier, 2016) .

من ناحية أخرى،واجهت النساء المقاتلات في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) عنفاً هيكلياً وتمييزاً داخلياً، شمل فرض منع الحمل والإجهاض الإجباري على الفتيات ابتداءً من عمر 12 عاماً. ورغم تبنّي أيديولوجية المساواة، استغل بعض القادة سلطاتهم لإقامة علاقات قسرية، وتبددت المساواة الشكلية بعد الحرب، حيث واجهت النساء وصماً اجتماعياً أكبر وعودة إلى الأدوار المنزلية التقليدية.

مقاتلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) يظهرون أثناء اصطفافهم داخل معسكر تسريح في 18 يناير/كانون الثاني 2017 في فيريدا لا إلفيرا، كولومبيا (تصوير: كافيه كازيمي/جيتي إيماجز)

مرحلة المفاوضات والاتفاق (2012 - 2016)

امتدت عملية التفاوض للتوصل إلى اتفاق السلام النهائي بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) على مدى عقود، منذ المحاولات الأولى عام 1982 وحتى توقيع الاتفاق النهائي عام 2016. ويُعزى هذا المسار الطويل، الذي استغرق 34 عاماً، إلى عدة عوامل، من بينها انعدام الثقة بين الأطراف، وتصاعد العمل العسكري عقب فشل جولات التفاوض السابقة، وتبدّل الإرادة السياسية، وتعقيد الأسباب الجذرية للنزاع، فضلاً عن حالات الجمود الإجرائي التي أعاقت التقدم في المفاوضات. لكن يمكن القول أن مرحلة المفاوضات الحقيقية والتي أدت إلى الاتفاق عام 2016 بدأت عام 2012 بأجندة نقاش واضحة أهمها التنازل عن السلاح، والحفاظ على حقوق الضحايا (Caro، 2020).

وفي عام 2013 بدأت مرحلة التفاوض الأخير بشكل سري للغاية (Caro، 2020)، وفي حينه افتقرت المحادثات إلى المشاركة المباشرة للنساء، حيث شغل الرجال جميع المقاعد في المحادثات باستثناء مقعد واحد حيث عينت القوات المسلحة الثورية الكولومبية فارك جوديث سيمانكا

هيريرا المعروفة باسم فيكتوريا ساندينو في فريق التفاوض الخاص بها (Winstanley، 2018). أما بالنسبة للتمثيل في الحكومة، فقد ضم الفريق التفاوضي الحكومي الأولي رجالاً فقط (Sierra I.، 2025)، من ضمنهم جنرالان متقاعدان والمفوض السامي للسلام، مما عكس التصور السائد بأن قضايا الحرب والسلام تُعد من "شؤون الرجال". هذا الاستبعاد الأولي كشف عن الفجوة الجندرية العميقة في تمثيل النساء ضمن العمليات السياسية العليا، رغم أن النساء كنّ في طليعة المجتمع المدني الداعي للسلام. وحينها شكلت المنظمات النسائية "*موخيريس بور لاباز*" للمطالبة بالمشاركة على طاولة المفاوضات، مؤكدة في حينه أن "السلام بدون المرأة لا يكتمل" (Ruiz, 2018).

لاحقاً، ومع تصاعد الضغط من المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي، ووفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 1325 الذي التزمت به كولومبيا لاحقاً في عملية المفاوضات، أعلنت الحكومة الكولومبية عن إنشاء اللجنة الفرعية للجنسين عام 2014، وهي هيئة استشارية تتألف من خمسة أعضاء من الحكومة وخمسة من القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وكان للجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين دور حاسم في ضمان أن يتضمن الاتفاق النهائي منظوراً يراعي النوع الاجتماعي أُنيط باللجنة مهمة مراجعة جميع الاتفاقيات وضمان دمج منظور النوع الاجتماعي فيها، وهو ما اعتُبر تحولاً نوعياً في مسار المفاوضات. وبفضل عمل هذه اللجنة والتفاعل الوثيق مع منظمات المجتمع المدني النسائية، جرى إدماج مبادئ المساواة والعدالة الجندرية في الاتفاق النهائي، وشاركت النساء في المحادثات بصفتهن ضحايا ايضاً، بجانب المثليين (Winstanley، 2018) .

في عام 2015 فترة المحادثات المكثفة والتي سبقت إعلان الاتفاق كان وفد القوات المسلحة الثورية الكولومبية في هافانا يتألف من أكثر من 40% من النساء، والوفد الحكومي 20%، وهو ما يعكس التركيبة الجنسانية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية ككل، وبناءً عليه حصلت النساء على مشاركة أكبر في وفد القوات المسلحة الثورية الكولومبية (UN Women، 2025). إلا أن النساء المشاركات، شاركن لكونهن نساء فقط، وليس لإلمامهن الواسع في المواضيع المطروحة للتفاوض والتي تتعدى مسألة الدفاع عن النساء المعنفات واللواتي تعرضن للإغتصاب أو الاستغلال الجنسي. وحسب البحث المعمق لسييرا أن الهدف الأساسي وراء العديد من التدابير كان مجرد "إضافة النساء" بصورة شكلية بدلاً من إحداث تحول جوهري في علاقات النوع الاجتماعي وذلك للتجاوب مع مطالب المانحين الدوليين والمشرفين على مرحلة التفاوض (Sierra I.، 2025).

يُعدّ اتفاق السلام النهائي لعام 2016 في كولومبيا من أكثر الاتفاقيات شمولاً ومراعاةً للنوع الاجتماعي على المستوى العالمي ووفقاً لقرار مجلس الأمن 1352، وقد تضمّن الاتفاق تركيزاً منهجياً على قضايا النوع الاجتماعي في جميع فصوله الستة، بما في ذلك أكثر من مئة التزام محدد في هذا المجال (Sierra I. C., 2019). وجاءت أهم قضايا العدالة الاجتماعية والجندرية التي تم التركيز عليها خلال مرحلة المفاوضات:

أولًا: العدالة والمساءلة عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

أكد الاتفاق على مبدأ عدم العفو عن الجرائم الجنسية المرتبطة بالنزاعات، مصنّفاً إياها كجرائم حرب. وعلى أثر الاتفاق تم تشكيل نظام شامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار والمعروف أيضاً ب"CS"، والذي شمل عدة هيئات (*وفقاً لنسخة الاتفاقية باللغة الانجليزية*):

- الولاية القضائية الخاصة بالسلام(JEP) : مكلفة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم وفق مقاربة العدالة التصالحية التي تهدف إلى المساءلة والمصالحة.
- لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار(CEV) : معنية بتوضيح الأحداث التاريخية للنزاع وتعزيز الفهم المجتمعي لأسبابه وتبعاته.
- وحدة البحث عن الأشخاص المفقودي(UBPD) : مسؤولة عن تحديد أماكن وجود المفقودين والعثور عليهم وإعادة رفاتهم، بما يضمن حق عائلاتهم في معرفة الحقيقة وتحقيق الإغلاق النفسي.

كما أن الضحايا شاركوا بشكل مباشر في المفاوضات، حيث سافر وفد من 60 ضحية، 60% منهم نساء، إلى هافانا لتقديم شهاداتهم ومقترحاتهم للمفاوضين. وقد ضمنت هذه المشاركة أن يعكس الاتفاق تجارب الضحايا ووجهات نظرهم الجندرية، مما جعل عملية السلام الكولومبية واحدة من أكثر العمليات شمولاً وتمحوراً حول الضحايا في التاريخ الحديث (Herbolzheimer, 2016).

كما اعتمد نظام العدالة الانتقالية الشامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار الذي اعترف بالتأثيرات المختلفة للصراع على النساء والمثليين جنسياً. وأُنشئت الولاية القضائية الخاصة للسلام التي تناولت الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي وجرائم الكراهية. كما عزز الاتفاق مشاركة النساء في برامج التعويض الجماعية من خلال تدابير تستجيب لتأثيرات الصراع غير المتكافئة عليهن(Encina, 2020) .

ثانيًا: معالجة التفاوت الاقتصادي والبنيوي (الأرض والمشاركة)

استهدف الاتفاق إزالة جذور التمييز البنيوي، خاصة في المناطق الريفية. فقد نصّ على إصلاح ريفي شامل يضمن حق النساء في تملّك الأراضي والوصول إلى برامج الائتمان والخدمات التقنية والتدريب، مع ضمان استفادة ربات الأسر من إعادة توزيع الأراضي. وفي المجال السياسي، أقرّ بالحواجز التي تواجه مشاركة المرأة، داعيًا إلى تدابير إيجابية لتعزيز القيادة النسائية ومشاركتها المتكافئة. كما أرسى مبدأ دمج المنظور الجنساني في جميع مراحل التنفيذ، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة للنساء وفق مراحل حياتهن (cóbar, günther, & jung, 2018).

ثالثًا: الأحكام الخاصة بالمقاتلات السابقات والأمن

أولى الاتفاق أهمية خاصة لإعادة إدماج النساء المقاتلات السابقات، معتبراً ذلك عنصراً أساسياً لتحقيق سلام مستدام. وتضمّن نهجاً تفاضلياً يضمن توفير الرعاية الطبية ومستحضرات النظافة لهن. كما ركز على الصحة الجنسية والإنجابية والنفسية، مستجيباً للانتهاكات السابقة مثل الإجهاض القسري وتنظيم النسل القسري خلال النزاع. أما في مجال الأمن، فقد ألزم الاتفاق النظام الأمني المتكامل باعتماد مقاربة تراعي النوع الاجتماعي، وأدرج العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن الانتهاكات التي تشكّل خرقاً لوقف إطلاق النار.

مرحلة ما بعد الاتفاق/التنفيذ (2016 – الآن)

رغم نجاح في صياغة بنود اتفاق السلام النهائي لعام 2016 في إدماج منظور النوع الاجتماعي، لا تزال ترجمته إلى واقع ملموس تواجه تحديات كبيرة، خصوصاً في المناطق التي شهدت نزاعات طويلة الأمد (Sierra I. C., 2021).

ولغاية الآن، عام 2025، تشهد عملية تنفيذ بنود الاتفاق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بطئاً ملحوظاً مقارنة ببقية بنود الاتفاق، إذ تواجه ضمانات مشاركة المرأة تحديات كبيرة على أرض الواقع، خصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع المسلح. كما يبقى التقدّم نحو تحقيق التكافؤ محدوداً، في ظل استمرار ضعف مشاركة النساء في مواقع صنع القرار وغياب تأثير فعلي لهن في عمليات التنفيذ والسياسات المحلية (Sierra I. C., 2019).

وتبرز كذلك معاناة المقاتلات السابقات في مسار إعادة الاندماج المجتمعي والاقتصادي، حيث يُدفع بهن غالباً إلى الأدوار المنزلية التقليدية، ويواجهن صعوبة بالانخراط في المجتمع من جديد خاصة وأنهن يواجهن وصماً اجتماعياً قاسياً، ما يحد من قدرتهن على المشاركة في برامج التنمية وإعادة الإدماج (UN Verification Mission in Colombia, 2020).

إلى جانب ذلك، ما زال العنف المسلح والعنف القائم على النوع الاجتماعي مستمر في عدد من المناطق، مع تفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب في قضايا العنف الجنسي، الأمر الذي يضعف ثقة الضحايا بمنظومة العدالة ويقوّض المكاسب التي كان يفترض أن تحققها الاتفاقية (Sierra I. C., 2021).

الإطار التحليلي المقارن

مرحلة ما قبل المفاوضات/ النزاع

اشتركت الدول الثلاث، أيرلندا، وجنوب إفريقيا وكولومبيا، في مرحلة ما قبل المفاوضات أي مرحلة النزاع، بالعنف والعنصرية والاضطهاد والذي أثر على المجتمعات بشكل عام، ولكن أثره كان أكثر شدة على النساء بشكل خاص، وذلك أولاً، لكونهن تحملن مسؤولية إبقاء النسيج المجتمعي في ظل غياب الرجل "المقاتل" في تلك المرحلة، من خلال تفردهن بالعناية على بيوتهن وأطفالهن وكبارهن، بالإضافة إلى دورهن في دعم وحماية أبنائهن من الذكور في ظل الفقر والتشتت وانعدام الأمان والاستقرار. وثانياً لتعرضهن بشكل مباشر لعديد من أشكال العنف الجسدي والجنسي المبني على الجنس. هذه الظروف المشتركة أثرت على تحرك النساء في أغلب الأحيان باتجاه الحراك السلمي الذي يدعو إلى وقف العنف بشكل فوري ومستمر.

إلا أن دور المرأة في الصراع كان مختلفاً بعض الشيء في حالة كولومبيا، فتواجد النساء مع الجماعات المسلحة FARC ومشاركتهن في ارتكاب المجازر والعنف خاصة ضد نساء أخريات كان أيضاً بارزاً، واستمرت مشاركتهن حتى التوصل إلى اتفاقية بين FARC ، والحكومة، رغم أنهن كن يتعرضن للعنف بكافة أشكاله أنفسهن. في المقابل وكانت مشاركة نساء المجتمع متركزة في مواجهة المعاناة الخاصة بهن، كونهن معرضات لكافة أشكال العنف. هذه التجربة وبالمقارنة مع تجربة أيرلندا وجنوب إفريقيا تسلط الضوء على أن مشاركة المرأة بحد ذاته ليس دلالة على النتيجة الإيجابية في التوجه، وليس لديه دلالة مباشرة أن السلام سوف يتحقق بمجرد هذه المشاركة.

أما في ايرلندا وجنوب إفريقيا فقد كانت مشاركة النساء موجهة بشكل خاص نحو إنهاء العنف بكافة أشكاله ضد المجتمع ككل، وليس فقط ضد المرأة، واستغلت النساء فيه قدرتهن على التواجد في الاحتجاجات والمسيرات السلمية للمطالبة بالعدالة، انهاء التمييز ضد الأقلية الكاثوليكية، ووقف العنف، والحماية لجميع أفراد المجتمع بما فيهم النساء والأطفال، فعلى سبيل المثال، أسست الناشطة برونا هيندز أول ملاجئ للنساء في بلفاست وقادت تأسيس حركة حقوق المرأة في أيرلندا الشمالية ثم تحالف نساء إيرلندا الشمالية لضمان سماع صوت النساء، وبقي عدد من النساء في القرى والحارات يتعاون مع لجان دعم ضحايا العنف الطائفي ويوثقن قصصاً لتعزيز المصالحة، مما مهد للمرحلة السياسية التالية. ورغم أن النساء كن قياديات في هذه الحركات السلمية إلا أنه كان هناك مشاركة من الرجال إلى جانب النساء بشكل محدودة وفي بعض الأحيان خفي بسبب خطورة هذه المشاركة.

مقارنة لمرحلة ما قبل المفاوضات/ النزاع			
	أيرلندا الشمالية (1970 – 1995)	**جنوب إفريقيا (1948 – 1990)**	**كولومبيا (1982 – 2011)**
قنوات المشاركة رسمية، غير رسمية، مجتمعية	مشاركة غير رسمية/ مجتمعية: كانت النساء في أيرلندا الشمالية مهمّشات إلى حد كبير من المجال السياسي الرسمي، لكنهن حافظن على مشاركة عميقة في بناء السلام السلمي والنشاط المدني وتشكيل منظمات أثرت على المشاركتهن لاحقاً بشكل كبير مثل (Peace People).	مشاركة غير رسمية/ مجتمعية	شاركن بشكل غير رسمي في مكافحة العنف، وشاركن أيضاً بشكل رسمي في القتال مع الجماعات المسلحة
مستوى مشاركة النساء عددياً ونوعياً	أغلبية نسائية، مع مشاركة محدودة من الرجال	مشاركة نسائية عالية	كانت نسبتهن 40% من نسبة مقاتلي المجموعات المسلحة
طبيعة الدور	هدفهن كان واضحاً للمطالبة بالسلام ووقف القتال والعنف بجميع أشكاله، وإنهاء العنصرية الدينية، وحماية الشباب والأطفال، وتوثيق أسماء الضحايا. كما ولعبن دوراً مهماً في إنهاء العنصرية من خلال تشكيل حركات مشتركة.	المشاركة الفاعلة عبر تنظيم نسائي سمي برابطة نساء المؤتمر الوطني الإفريقي ANCWL، كجناح نسائي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، إلى جانب الاتحاد متعدد الأعراق لنساء جنوب إفريقياFEDSAW	مقاتلات وداعيات لوقف العنف ضد المرأة

مقارنة لمرحلة ما قبل المفاوضات/ النزاع			
	أيرلندا الشمالية (1970 – 1995)	جنوب إفريقيا (1948 – 1990)	كولومبيا (1982 – 2011)
مدى تأثيرهن	كان لهن تأثير واضح في بدء الحراك نحو السلام، وتأسيس شبكة دعم مجتمعية عابرة للطوائف، وأسسن قاعدة مهمة لتحقيق السلام ومشاركة النساء بآرائهن لاحقاً.	ساهمت النساء في تطوير الخطاب الوطني حول الحرية والمساواة، وتمهيد الطريق أمام مشاركة المرأة اللاحقة في عملية التحول الديمقراطي.	كان أثرهن محدوداً وفقاً للمصادر، ولم ينظمن صفوفهن بشكل فعال.

مرحلة المفاوضات والاتفاق

تميز حضور النساء في أيرلندا الشمالية في هذه المرحلة، حيث كنت قائدات الحركة الداعية للسلام ووقف العنف، وكن مشاركات فاعلات، رغم قلة عددهن، على طاولة المفاوضات، بدفاعهن عن العدالة في المجتمع ووقف العنف بكافة أشكاله والسلام العادل الذي يقضي على جميع أشكال التمييز العنصري بما فيه ضد النساء. هذه الشمولية بالتوجه، جعلت التطبيق أكثر واقعية واتزان. وحمل في طياته معنى إضافي لمشاركة النساء، فهن شاركن بفاعلية كوجهة نظر أخرى وكوسيط أنساني جلب المختلفين على طاولة واحدة. هذا التوجه أيضاً اتخذته حركات النساء في جنوب إفريقيا أيضاً حيث جمعت أحزابهن النساء من كل طيف وعرق.

في حالة كولومبيا كانت مشاركة النساء مختلفة بعض الشيء، ورغم التزامهم الكامل بقرار مجلس الأمن 1352، وغيرها من قوانين حقوق المرأة العالمية، ونجاح اتفاقية السلام في كونها الاتفاقية الأكثر شمولاً ومراعاةً للنوع الاجتماعي في العالم. إلا أن على أرض الواقع كانت الحقائق مختلفة وتحمل في طياتها الكثير من التفاصيل والحقائق الإيجابية والسلبية في آن واحد. فلقد مثلت النساء من طرفي النزاع، ولكن نسبتهن كان الضعف تقريباً على طاول المفاوضات من طرف الجماعات المسلحة، وهذه التجربة فريدة بحد ذاتها، فلقد مثلن الضحية والجلاد في آن واحد. وكانت النساء بصراع دائم لإثبات قدرتهن وقوتهن ومساواتهن مع الرجال من ناحية، ومحاولتهن للنجاة من العنف من ناحية أخرى. هذا الواقع جلب إلى مرحلة المفاوضات نصوص تمثل النساء كأنهن منفصلات عن المجتمع. وعزز هذا الانفصال الدعم الدولي (المالي) لعملية المفاوضات والذي فرض وضغط على أطراف التفاوض شمل عدة قضايا أهمها، العنف ضد المرأة وحقوق المرأة والمثليين، كما وأدخل النساء على طاولة مفاوضات بعد الانتهاء من عملية التفاوض الحقيقية.

ومن ناحية أخرى، حقق الاتفاق في كل من جنوب إفريقيا وكولومبيا مبدأ العدالة الانتقالية من خلال تشكيل لجان المساءلة عن الانتهاكات والعنف خاصة الموجه ضد النساء، والاعتراف بالضحايا، ومحاولات لوضع سياسات واضحة لمنع تكرار هذه الانتهاكات، وتحقيق المصالحة المبينة على ثقة. ففي جنوب إفريقيا شكل تشكيل ودعم لجنة الحقيقة والمصالحة هذا المبدأ، كونها قامت بتوثيق الجرائم كخطوة أولى من خلال اعطاء منصة واضحة للضحايا للإدلاء بشهادات حول ما حدث، كما وجمعت شهادات المعترفين بالجريمة مقابل العفو عنهم كخطوة جريئة وأساسية للتوصل للسلام وتعزيز المصالحة. وهو شبيه بالالتزام الموجود في الاتفاقية الكولومبية والتي تضمنت تشكيل نظام شامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار.

مقارنة لمرحلة المفاوضات والاتفاق			
	أيرلندا الشمالية (1996 – 1998)	جنوب إفريقيا (1991 – 1994)	كولومبيا (2012 – 2016)
قنوات المشاركة رسمية، غير رسمية، مجتمعية	رسمية، إدراج إئتلاف نسائي وهو NIWC ضمن قائمة الأحزاب المشاركة في الانتخابات الخاصة بمنتدى أيرلندا الشمالية، وتمثيله بعضوتين فاعلتين.	رسمية وغير رسمية	رسمية ولكن شكلية أكثر من فعلية في عملية التفاوض
مستوى مشاركة النساء عددياً ونوعياً	مقعدين فقط	5% فقط من المندوبين	شكلت النساء حوالي 20% من فريق التفاوض من جهة الحكومة الوطنية و43% من المندوبين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك)
طبيعة الدور التفاوضي (مباشر، وساطة، استشاري، تعبئة مجتمعية)	شاركت المرأة بجميع الأشكال	شاركت المرأة بجميع الأشكال	مباشر وغير مباشر
مدى تأثيرهن على مخرجات عملية السلام	كان دور المرأة في المفاوضات محورياً في التركيز على الشمولية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. كما كن وسيطات بين الأحزاب السياسية، ووحدن الصوت من خلال تشكيل حزب يجمع جميع الأطياف الدينية والسياسية. وضبط المفاوضات وإعادة توجيهها نحو السلام. بالإضافة إلى ضمان نصوص قانونية في الاتفاق والتي تنص على احترام الحقوق المدنية والحريات للجميع، وحقوق الضحايا، والتعليم المشترك، وحقوق المرأة في المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية.	تحقيق العدالة الانتقالية	التأثير لم يكن مباشر بسبب مشتركهن. فلقد شاركن بقوة، وردت النصوص المتعلقة بالنساء بكثرة بسبب الضغط الدولي وضغط المانحين على هذا الجانب بالتحديد. وذلك يفسر أيضاً البنود المتعلقة بالمثلية الجنسية وغيرها من القضايا التي حظيت بتركيز دولي في تلك الفترة ولغاية اللحظة.

مرحلة ما بعد الاتفاق/ التنفيذ

شهدت مرحلة ما بعد الاتفاق وتنفيذ بنود الاتفاقية بداية النقلة النوعية في تحقيق العدالة، والقضاء على التمييز العنصري القائم على الدين، او الجنس، او العرق في كل من أيرلندا وجنوب إفريقيا، وإن كان هناك بعض من البنود التي شهدت تعثر وعقبات، وما زال أثر التمييز خاصة على البنية التحتية واضحاً في بعض الأماكن، حيث في جنوب إفريقيا ما زال هناك تجمعات سكنية لا يسكنها إلا البيض أو السود إلى يومنا هذا، والنساء مازلن عرضة للعنف والجريمة بشكل كبير، وما زالت الأغلبية البروتستانتية موجودة في شمال ايرلاندا، وما زال نقاش توحيد إيرلندا مطروح وقيد النقاش خاصة وأن أحد بنود اتفاقية السلام تضمن حق تقرير المصير في هذا الشأن، إلا أن التحسن ملحوظ وما زال مستمر.

أما بالنسبة لكولومبيا، ورغم أن اتفاقية السلام الموقعة عام 2016 كانت، وحسب المعايير الدولية، الأكثر شمولاً من حيث مشاركة النساء في وضعها، وتضمنها بنود وأجزاء مخصصة لحقوق النساء والضحايا بشكل خاص. إلا أن تنفيذها ولغاية الآن ضعيف جداً، وقد يكون ذلك بفعل طبيعة النزاع الداخلي وصعوبة إنهاءه بفعل اتفاقية، وبفعل التدخل الدولي في فرض بنود على الاتفاقية خاصة تلك التي تتعلق بالنساء بدون

مشاركة فاعلة أو أخذ بعين الاعتبار التحركات على أرض الواقع، وكون النساء على طاولة المفاوضات لم يكن ملمات بكافة القضايا التي تؤثر على النساء بشكل عام وكيفية حلها، مثل قضايا ملكية الأراضي، والامتثال للقانون، والاقتصاد. فالعديد من البنود لم تنفذ بحجة أن الاتفاقية لا تعلو على الدستور وبالتالي إن تعارضت معه فهي غير سارية (Sierra I.، 2025).

مقارنة لمرحلة ما بعد الاتفاق/ التنفيذ			
	أيرلندا الشمالية (1999- الآن)	**جنوب أفريقيا (1995 – الآن)**	**كولومبيا (2016 – الآن)**
قنوات المشاركة رسمية، غير رسمية، مجتمعية	رسمية، وغير رسمية، ومجتمعية	رسمية، وغير رسمية، ومجتمعية	رسمية، وغير رسمية، ومجتمعية
طبيعة الدور	شاركت النساء في مرحلة ما بعد الاتفاق عبر مؤسسات جديدة وأدوار عامة. فقد تولت بعض قيادات NIWC مناصب رسمية: فعلى سبيل المثال أصبحت مونيكا مكويليامز أول مفوَّضة حقوق إنسان لأيرلندا الشمالية بعد تأسيس المفوضية. كما انخرطت نساء في أحزاب سيادية وحكومية (وخاصة حزبَي Alliance وSinn Féin) وأسهمن في مؤسسات تدعم تنفيذ الاتفاق. كذلك استمرّت منظمات المجتمع المدني النسائية (مثل «إعادة المطالبة بالأجندة» Reclaim the Agenda) في مراقبة تنفيذ الاتفاق ورفع توصيات للمؤسسات. بشكل عام، اعتُمِدت طرق تشاركية متعددة برعاية سلطات الحكم الذاتي اللامركزي لاستثمار الخبرات النسائية في خطط التنمية والمصالح المحلية.	مباشر، متمثل في عضويتهن في مجموعات العمل الخاصة بتنفيذ خطط السلام	مباشر، متمثل في عضويتهن في مجموعات العمل الخاصة بتنفيذ خطط السلام
مدى دورهن في التنفيذ	على أرض الواقع، اتضح أن تنفيذ العديد من مطالب النساء لم يكن مطوّراً كما توقّعُن، قد لاحظت تقارير رسمية أن القضايا التي دأبت NIWC على المطالبة بها لم تلقَ اهتماماً كافياً بعد الاتفاق. إلا أن التحسن ملحوظ وما زال مستمر.	اعتمد المؤتمر الوطني الأفريقي حصة طوعية بنسبة 30% للمرشحين النساء في أول انتخابات برلمانية ديمقراطية، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية من 2.4% إلى أكثر من 26%. وفي عام 2019 كان 50% من أعضاء مجلس الوزراء نساء. إلا أن الحماية الاجتماعية ما زالت سيئة خاصة بما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.	ما زال حتى اللحظة تنفيذ البنود بطيء جداً وفي النواحي النسائية شبه معدوم.

المقابلات

تم إجراء مقابلات مع ناشطات نساء من كولومبيا، وأيرلندا وجنوب إفريقيا:

أيرلندا الشمالية

- **آن باترسون** (Patterson, 2025): هي ناشطة سلام من أيرلندا الشمالية وعضو بارز في منظمة "شعب السلام(Peace People) "، وهي حركة مدنية تأسست عام 1976 في خضمّ الصراع الطائفي المعروف باسم *The Troubles* بهدف إنهاء العنف الأهلي وتعزيز التعايش بين الكاثوليك والبروتستانت. انخرطت باترسون في العمل المدني منذ ستينيات القرن الماضي، متأثرة بتصاعد العنف وانقسام المجتمع الأيرلندي الشمالي، وكرّست حياتها لبناء جسور الحوار بين المكوّنات المتنازعة. تميزت مسيرتها بمناهضة العنف والطائفية، ومؤكدة أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يُبنى من داخل الانقسامات السياسية أو الدينية. وقد عملت مع سجناء من كل الأطراف، لتشجيع التفاهم المتبادل وإعادة الإدماج المجتمعي، وشاركت في مبادرات متعددة للحوار والمصالحة داخل أيرلندا الشمالية وخارجها.

تُعرف باترسون بمداخلاتها التي تؤكد على دور النساء في بناء السلام، إذ ترى أن النساء كنّ "حُماة المجتمع" خلال سنوات العنف، مشددة على أن السلام عملية طويلة المدى وليست حدثاً آنياً. تمثل آن باترسون نموذجاً للناشطة التي تجاوزت الانقسامات السياسية لتجسّد روح المجتمع المدني الأيرلندي الشمالي، وتربط تجربتها المحلية بالحراك العالمي من أجل السلام وحقوق الإنسان.

- **أفيلا كلموري Avila Kilmurry:** أفيلا كِلموري هي باحثة وناشطة سياسية وأحد أبرز الوجوه النسائية في عملية السلام في أيرلندا الشمالية، وتُعد من المؤسّسات الرئيسيات لـ التحالف النسائي لأيرلندا الشمالية(Northern Ireland Women's Coalition – NIWC) ، الذي لعب دوراً فاعلاً في مفاوضات اتفاق بلفاست/الجمعة العظيمة عام 1998. بدأت كِلموري نشاطها منذ سبعينيات القرن العشرين من خلال العمل في مجال حقوق المرأة والعدالة الاجتماعية والتنمية المجتمعية، وأسهمت في إنشاء شبكات نسوية تُعنى بتمكين النساء من المشاركة السياسية في ظل بيئة شديدة الاستقطاب. وقد كانت من أوائل من أدركوا أن النساء، رغم الدور المركزي الذي أدَّينه في حماية المجتمعات خلال سنوات العنف، كنّ مبعدات بشكل منهجي عن طاولة المفاوضات وصنع القرار.

قادتها هذه القناعة إلى لعب دور أساسي في تأسيس التحالف النسائي، وهو حزب سياسي مدني عابر للطوائف ركّز على ثلاث قضايا رئيسية :المشاركة الشاملة، والمساواة، وحقوق الإنسان .ومن خلال هذا التحالف، شاركت كِلموري في مفاوضات السلام الرسمية وساهمت إلى جانب زميلاتها في إدخال قضايا محورية في الاتفاق مثل: دعم مشاركة النساء، وتعزيز حقوق الضحايا، وآليات المصالحة المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان.

إلى جانب العمل السياسي، شغلت كِلموري منصب المديرة التنفيذية لمؤسسة مجتمع أيرلندا الشمالية(Community Foundation for Northern Ireland) لسنوات طويلة، حيث دعمت مئات المبادرات القاعدية لبناء السلام، بما في ذلك برامج للتعامل مع ضحايا العنف، وتمويل منظمات شبابية، ومبادرات للتقارب بين المجتمعات الكاثوليكية والبروتستانتية.

تُعرف أفيلا كِلموري اليوم كإحدى أهم الخبيرات في مجال السلام القاعدي(Grassroots Peacebuilding) ، وتواصل مشاركة خبراتها دولياً في دول تمر بظروف نزاع أو انتقال سياسي، مؤكدة دائماً أن إشراك النساء ليس إضافة تجميلية، بل عنصر جوهري في بناء سلام مستدام.

كولومبيا

- **أيز ابيل جاراميلو سيرا**(Sierra I. J., 2025) : إيزابيل كريستينا جاراميلو سيرا باحثة وأستاذة في كلية الحقوق بجامعة لوس أنديس في بوغوتا، تُعد من أبرز الأكاديميات الكولومبيات في مجالات القانون والعدالة الجندرية .حصلت على الدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد عام 2007، وكرّست مسيرتها لدراسة العلاقة بين القانون والنوع الاجتماعي والإصلاح القانوني في أمريكا اللاتينية. ساهمت في صياغة وتحليل السياسات المتعلقة بحقوق النساء، العدالة الإنجابية، والمساواة أمام القانون، كما عملت مستشارة

للحكومة الكولومبية في قضايا العدالة الانتقالية وحقوق الضحايا. تُعد من الأصوات البارزة التي تربط بين النظرية القانونية النسوية والتجربة العملية في سياق ما بعد الصراع، وتشكل أعمالها مرجعًا مهمًا لفهم كيفية دمج المنظور الجندري في بناء السلام والإصلاح المؤسساتي في كولومبيا.

- **أولغا فيلاسكويز:** تحمل أولغا درجة البكالوريوس في القانون من جامعة EAFIT في مدينة ميديلين، ودرجة الماجستير في التخصص نفسه من جامعة لوس أنديس في كولومبيا. عملت كمساعدة قضائية في المحكمة الدستورية الكولومبية، وكمستشارة قانونية في وزارة العدل الكولومبية. يتركز بحثها الأكاديمي على القانون والنوع الاجتماعي، والعدالة الانتقالية، وتصميم الدساتير. كما عملت ضمن الهيئة الأكاديمية في جامعة لوس أنديس وجامعة EAFIT، حيث ساهمت في تطوير الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين القانون والمساواة الجندرية في سياقات ما بعد النزاع.

إفريقيا الجنوبية

- **زبيدة جعفر:** صحفية ومؤلفة وناشطة جنوب أفريقية مناهضة للفصل العنصري، وثّقت أعمالها مراحل حاسمة من النضال ضد الفصل العنصري والانتقال إلى الديمقراطية. لعبت دوراً محورياً في فضح انتهاكات حقوق الإنسان، والتغطية الإعلامية المتعلقة بالتعبئة السياسية، ونقل أصوات المجتمعات المهمشة. وبصفتها إحدى الصحفيات الرائدات في فترة الفصل العنصري، تعرضت للاعتقال والتعذيب والمنع من العمل بسبب تقاريرها. بعد عام ١٩٩٤، ساهمت زبيدة في تشكيل الخطاب العام من خلال كتاباتها وسيرها الذاتية وعملها الأكاديمي بشكل كبير، خاصة في السجل الفكري والتاريخي لجنوب أفريقيا، حيث تقدم نظرة فريدة حول تقاطعات النوع الاجتماعي والمقاومة والتحول السياسي وتطور الحركات النسائية في جنوب أفريقيا.

التحليل والاستنتاجات

- تكون نسبة مشاركة النساء في عملية المفاوضات والسلام مشابهة إلى حد ما، وطردية، لنسبة مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والسياسية (مرحلة النزاع)، واتخاذهن دور فاعل في عمليات صنع القرار في هذه المرحلة. وتنعكس القضايا التي يحملهم في ذلك الوقت مع القضايا التي تطرح في مراحل التفاوض والسلام.

- تُظهر الأدلة أن مشاركة النساء، في أغلب الأحيان، توسّع نطاق عمليات السلام من خلال تجاوز التسويات السياسية والعسكرية الضيقة نحو معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإدماج قضايا العدالة الاجتماعية، وحقوق الضحايا، والتنمية، والمصالحة في أجندة المفاوضات. إن كانت مشاركتهن فعلية وليست شكلية.
- تشير التجارب إلى أن الحركات النسائية غالباً ما تكون الأكثر قدرة على بناء جسور عبر الهويات المتنازعة، مما يجعل نهجها الشامل بديلاً مهماً للمنطق الإقصائي الذي يغذي الصراع، ويسهم في تأسيس نموذج سياسي أكثر عدلاً وشمولاً لتحقيق سلام مستدام.
- على الرغم من التأثير الإيجابي المثبت، تستمر النساء في مواجهة إقصاء منهجي من مواقع السلطة في مسارات السلام الرسمية، حيث يُحصر دورهن غالباً في المسارات "الاجتماعية" أو "غير الرسمية"، بينما يهيمن الرجال على الملفات السياسية والأمنية الحاسمة.
- تكشف تجربة كولومبيا أن اللغة الطموحة في اتفاقيات السلام غير كافية وحدها، وأن تحقيق التغيير يتطلب آليات تنفيذ ملموسة تشمل بنوداً واضحة للعمل الإيجابي، وتخصيص ميزانيات مستقلة، وإنشاء هياكل مؤسسية دائمة.
- دور المؤسسات الاجتماعية الفاعلة بالمجتمع والقضايا المجتمعية يعتبر أساسي وجوهري في دعم الانتقال إلى دور مؤسسي مدمج وممول داخل هياكل صنع السلام على المستويات المحلية والوطنية والدولية
- تجربة كولومبيا تشير إلى أن مشاركة النساء عدداً ليس الحل لإنهاء معاناتهن، بل كان من الأولى اتباع معايير أخرى لاختيار النساء المشاركات والإصرار على هذه المعايير التي تشمل الخلفية المهنية والعلمية مثلاً.

التوصيات

- أهمية التركيز على حراك نسائي (مدني) يركز على كافة مناحي الحياة أهمها، العدالة الاجتماعية، والأمن والأمان، والتعليم، والقضاء على التمييز العنصري والعنف بكافة أشكاله إن كان مبني على الجنس أو العرق أو الدين. وذلك كمدخل قوي ويشكل خبرة عملية تهيئ النساء للدخول في أي عملية تفاوض.
- أهمية التحرر من الأفكار والمفاهيم الجندرية التي يفرضها الغرب لإرضاء الرأي العالمي فقط، والتركيز على هذه المفاهيم وفق الوسط الاجتماعي والاقتصادي، وتفعيل النساء في هذا النشاط كونهن جزء من المجتمع لديه إضافة نوعية، لا الطرف الآخر لمعادلة لن تتساوى أبداً.
- أهمية المشاركة الفاعلة من قبل عناصر المجتمع المدني بشكل مباشر في عملية المفاوضات والسلام، لضمان استمراريتها وفاعلية تنفيذها لاحقاً، وهنا النساء وفق التجارب هن الأقدر على جمع هذه العناصر في مكان واحد.
- أهمية البدء بتنظيم النساء بشكل منتظم، وترتيب الأولويات والمطالب بشكل مستمر، ومشاركتها بشكل دوري مع الأطراف السياسية، وذلك لضمان الجهوزية.
- التأكيد على توفر معايير تنفيذ أي خطط او سياسات يتم وضعها منذ عملية التفاوض لتشمل، الدعم القانوني، والإداري، والمالي.
- لتوصيات أكثر شمولاً، يوصى تسليط الضوء أيضاً على الجانب الاقتصادي (مدى اندماج وفاعلية النساء في الاقتصاد الوطني)، ومشاركة النساء في هذا الجانب أيضاً، لتأثيره المباشر على السياسة، وتحقيق العدالة، والقدرة على التوصل إلى سلام عادل ومستمر.

الخاتمة

في ضوء خصوصية السياق الفلسطيني وما يتسم به من استعمار طويل الأمد، وانقسام سياسي، وهشاشة بنيوية في النظامين السياسي والاجتماعي، توصي هذه الدراسة بضرورة العمل على بناء أطر نسوية فلسطينية جامعة قادرة على تجاوز الانقسامات الفصائلية والجغرافية، وتأسيس حراك نسوي منظم ومستدام يمتد بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والداخل والشتات، بما يعزز وحدة الخطاب والمطالب. كما تؤكد التوصيات على أهمية بلورة حراك نسائي مدني ينطلق من الواقع الفلسطيني اليومي ويركز على القضايا المعيشية والوطنية المترابطة، وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية، والأمن الإنساني، والحق في التعليم، والحماية من العنف بكافة أشكاله، إضافة إلى مواجهة سياسات التمييز والعنف البنيوي المرتبطة بالاحتلال والاستعمار الاستيطاني، إلى جانب أشكال التمييز القائمة على النوع الاجتماعي أو الانتماء الديني أو الجغرافي.

وتشدد الدراسة على أهمية الانتقال من المشاركة الرمزية للنساء إلى تنظيم سياسي ومجتمعي ممنهج، يقوم على ترتيب الأولويات الوطنية والنسوية بشكل تراكمي، وصياغة مطالب واضحة وقابلة للتنفيذ، ومشاركتها بصورة منتظمة مع القوى السياسية ومؤسسات صنع القرار، بما يعزز الجهوزية لأي مسار تفاوضي أو سياسي مستقبلي. وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة المشاركة الفاعلة والمباشرة للنساء ومكونات المجتمع المدني الفلسطيني في عمليات التفاوض وصنع السلام، ليس فقط كضمانة للشمولية، بل كشرط أساسي لاستدامة أي اتفاقات مستقبلية وفاعلية تنفيذها، خاصة في ظل ما أظهرته التجارب المقارنة من قدرة النساء على الربط بين البعد الوطني والاجتماعي والحقوقي.

كما توصي الدراسة بضرورة التأكيد، منذ مراحل التفاوض الأولى، على تضمين معايير واضحة وملزمة لتنفيذ أي سياسات أو خطط وطنية، بما يشمل توفير الأطر القانونية، والآليات الإدارية، والموارد المالية، مع ربط ذلك بأنظمة مساءلة ومتابعة تضمن عدم تفريغ هذه الالتزامات من مضمونها. وأخيراً، تدعو التوصيات إلى تبني مقاربة تحررية نقدية في التعامل مع الخطاب الجندري، تقوم على التحرر من استنساخ مفاهيم جاهزة تُفرض في كثير من الأحيان لإرضاء الممولين أو الرأي العام الدولي، والتركيز بدلاً من ذلك على إنتاج فهم جندري نابع من السياق الفلسطيني الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، يضع النساء في موقع الفاعل والشريك في مشروع التحرر الوطني وبناء المجتمع، لا كطرف هامشي أو مقابل في معادلة غير متكافئة.

المراجع

A call to action to accelerate the Colombian accord's ethnic commitments (Peace Accords Matrix Policy Brief .(2024 ,9 10) doi:10.7274/26931982 .University of Notre Dame .*No. 19)*

A call to action: Third special report on the implementation status of the Colombian final peace accord's ethnic .(2024) Notre Dame, IN; Bogotá, Colombia: Peace Accords Matrix/Kroc Institute for International .*approach (Version 1)* doi:10.7274/26931988.v1 .Peace Studies/Keough School of Global Affairs

Colombia: Violence against women, girls and the LGBTQI+ community – its causes and .(2023 ,2) .ABColombia .*consequences*

.(2024 ,4 24) .*Advancing the Women, Peace and Security Agenda in South Africa*

Manual Bustamante and) .Perspectives on the Colombian Peace .(2020 ,01 27) .Ambassador Sergio Jaramillo Caro (المحاور، Marina Milaszewska

.HSRC Press .(2005) .*An African peace process: Mandela, South Africa and Burundi*

Mujeres Firmantes del Acuerdo: Experiencias de mujeres Farianas en el conflicto armado .(2021) .Ana María Matiz López .Bogotá .*colombiano y su reincorporación a la vida civil*

(المحاور، Hadeel Husein) .Activist, The Peace People Executive .(2025 ,11 12) .Ann Patterson

(المحاور، Hadeel Husein) .Activists, and a member in the NIWC .(2025 ,11 25) .Avila Kilmurray

.(.n.d) .*Briefing for MLAs on SC Judgment in FWS vs Scottish Ministers*

.*Final review of Ireland's second National Action Plan on UNSCR 1325* .(2019) .Debbie Donnelly و ،Bronagh Hinds .Department of Foreign Affairs and Trade, Government of Ireland

.(2025) .*Building peace amidst multiple transitions: Colombia after the peace agreement between the State and FARC*

Accord: An International review of .Owning the process: Public participation in peacemaking .(2002) .Catherine Barnes .Issue 13 ،*peace initiatives*

.(2025 ,11) .*Colombia: Human rights defenders continue to face pressure and attacks*

,10) .*Colombia: ICJ and CCJ alert UN Human Rights Council of widespread human rights violations during social protests* .(2025

.(2025 ,7 31) *?Colombia's surge in armed violence: How did we get here*

.*Commission on Gender Equality Act 39 of 1996 (South Africa)* .(1996)

.Accord Insight, an International review of peace initiative: Women Building Peace .(2013) .Conciliation Resource

Asia .Beyond identity lines: women building peace in Nothern Ireland and the Korean Peninsula .(2019) .Dong Jin Kim doi:https://doi.org/10.1007/s10308-019-00551-5 .478-463 ،*Europe Journal*

.*Final agreement to end the armed conflict and build a stable and lasting peace* .(2016 ,11 24)

.*ICTJ-Colombia-Conflict-Facts-2009 (English)* .(2009)

Women in peace and transition processes: Northern Ireland (1996– .(2018 ,12) .Transition Initiative & Inclusive Peace inclusivepeace.org من الاسترداد تم .Geneva .1998) (Case Study Series)

.Government of Ireland .*Ireland's fourth National Action Plan on Women, Peace and Security 2025–2030* .(2025)

The (المحاور، Mónica Arango Olaya) .Gender in Colombia's Peace Transition .(2021 ,4 21) .Isabel C. Jaramillo Sierra https://ohrh.law.ox.ac.uk/gender-in-colombias-peace- من الاسترداد تم .Oxford Human Rights Hub Podcast /transition-with-isabel-jaramillo-sierra

Rachel Rebouche, Prabah تأليف .The Costs of the Continuum Hypothesis .(2019) .Isabel Cristina Jaramillo Sierra .(476-434 الصفحات) *Finding and Losing Feminism in Transition* ،Kotiswaran and Hila Shamir, eds Janet Halley .Minneapolis: University of Minnesota

Full Professor of Law and Director of the Jurisprudence Department at Universidad .(2025 ,11 14) .Isabel Jaramillo Sierra .de los Andes (المحاور، Hadeel Husein)

Assessing gender perspectives in peace processes .(2018) .jung yeonju و ،bjertén günther emma ،josé alvarado cóbar .with application to the cases of Colombia and Mindanao

.Belfast: Blackstaff Press .Women's work: The story of the Northern Ireland Women's Coalition .(1999) .Kate Fearon

Terrorism, gender, and ideology: A case study of women who join the Revolutionary Armed Forces .(2006) .Keith Stanski .(150-136 الصفحات) *Terrorism, gender, and ideology* تأليف .of Colombia (FARC)

.Norwegian Peacebuilding Resource Centre .*Innovations in the Colombian Peace Process* .(2016) .Kristian Herbolzheimer

Peace without women does not go!' Women's struggle for ' .(2018) .Lina M. Céspedes-Báez y Felipe Jaramillo Ruiz –151 ،(94) *Open Edition Journals Colombia Internacional* .inclusion in Colombia's peace process with the FARC .174

.Latin News .*Women's participation in the Colombian peace process* .(2018 ,5) .Louise Winstanley

Germany: Berghof .*The ANC and South Africa's negotiated transition to democracy and peace* .(2008) .Mac Maharaj .Research Center for Constructive Conflict Management

تم الاسترداد .*The ANC Women's League inthe Struggle for Women'sRights in South Africa* .(2015 ,6 11) .Meghan Knapp South African History Online: https://sahistory.org.za/article/anc-womens-league-struggle-womens-rights- من south-africa-meghan-knapp

.(1998–1990) Women in peace and transition processes: South Africa's democratic transition .(2018 ,11) .Michael Aeby .*Case Study Series*

A with Monica &The role of women in Northern Ireland's peace process: Q .(2019 ,10 31) .Monica McWilliams (المحاور، Samir Ashraf) .McWilliams

Mujeres firmantes del acuerdo: Experiencias de mujeres Farianas en el conflicto armado colombiano y su .(2021 ,1) .Bogotá D.C ،Universidad Externado de Colombia .*reincorporación a la vida civil*

.Government of South Africa .*2025 - 2020 National Action Plan on Women, Peace and Security* .(2020)

.Government of South Africa .*National Action Plan on Women, Peace and Security – 2020 to 2025* .(2020)

National Action Plan on Women, Peace and .*National Action Plan on Women, Peace and Security 2020 - 2025* .(2020) .Security 2020 - 2025

Navigating the waters of peace: Progress, challenges, and opportunities in the eighth year of implementation .(2025) doi:10.7274/29155028.v1 .University of Notre Dame .*December 2023–November 2024 (Version 1)*

https://www.youtube.com/watch?v=nq0EOeSyRBs تم الاسترداد من .*Ireland* .(2024) .New Media Academy Life

.(2024 ,8 26) .*peacebuilding in South Africa: The National Peace Accord, 1991–1994 & Peacemaking* doi:10.55271/br0016

Peacemaking and peacebuilding in a divided society: South Africa's National Peace Accord in the transition from apartheid .Article 3 ،(1)*35* .(2023) .to democracy

.(2)*56* .(2025) .Protecting human rights and family formation in international surrogacy arrangements

Hunt .*Women's Contribution to South Africa's Truth and Reconciliation Commission* .(2005) .Pumla Gobodo Madikizela .Alternatives Fund

.Resolution 1325 in the Agency of Colombian Women in the Peace PRocess of 2012-2016 .(2020) .Rakel Oion Encina تم الاسترداد من .344-332 ،(6)*21* ،*Journal of International Women's Studies* https://vc.bridgew.edu/jiws/vol21/iss6/21

.*Resolution 1325 (S/RES/1325)* .(2000)

.(6)*21* .(2020 ,8) .Resolution 1325 in the agency of Colombian women in the peace process of 2012–2016

.*Resolution 1820 (S/RES/1820)* .(2008)

.Vol. 7, No. 1 ،(1)*7* ،*Journal of Prisoners on Prisons* .Lessons of a peace process .(1996) .Sean Lynch

www.gov.za: تم الاسترداد من .*South African Government* .(2025 ,11) .South African Government https://www.gov.za/news/media-statements/minister-velenkosini-hlabisa-welcomes-decision-classify-gender-based-violence

South African History تم الاسترداد من .*ANC Women's League (ANCWL)*. (2011 ,3 11) .South African History Online Online: https://sahistory.org.za/article/anc-womens-league-ancwl

South African History Online: تم الاسترداد من . *The Homelands*. (2011 ,4 17) .South African History Online https://sahistory.org.za/article/homelands

.*The Belfast Agreement: An agreement reached at the multi-party talks on Northern Ireland (Cm 3883)* .(1998 ,4)

–2019) Third Annual Report on Ireland's third National Action Plan for the implementation of UNSCR 1325 .(2023 ,11) .Government of Ireland .*(2024*

International Center for Transitional .*Transitional justice and DDR: The case of South Africa (Research Brief)* .(2009) .Justice (ICTJ)

From words to action: The experience of UN Special Political Missions in .(2020) .UN Verification Mission in Colombia .DPPA .*(2020–2016) Colombia on women, peace and security*

تم الاسترداد من .UN Women .*The peace deal that put women first: What Colombia taught the world* .(2025) .UN Women https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2025/07/the-peace-deal-that-put-women-first-what-colombia-taught-the-world

UN Women; United States .*Gender and the role of women in Colombia's peace process* .(2016 ,3 4) .Virginia M. Bouvier .Institute of Peace

تم الاسترداد من .South Africa .South Africa's War Against Women and Children .(April, 2025) .Women for Change /https://womenforchange.co.za/petition-gbvf-national-disaster

.Government of Ireland .*(2024–2019) Women, peace and security: Ireland's third National Action Plan* .(2019)

.(2024 ,4 24) . *Women's Aid reveals thousands of women seeking their support across Northern Ireland in 2023/24*

Women's contributions to South Africa's truth and reconciliation commission (Women Waging Peace Policy .(2005) .Hunt Alternatives Fund .*Commission)*

.*World report 2025: Colombia* .(2025)

(المحاور، Hadeel Husein) .South African Activist, Writer and a Journalist .(2025 ,11 23) .Zubeida Jaffer

تم انتاج هذه الدراسة ضمن انشطة مشروع

"تمكين النساء كصانعات للسلام: التفاوض والوساطة والحوار" والذي يتم تنظيمه في إطار تحالف حل الدولتين.

إن محتويات وأنشطة هذا المشروع هي مسؤولية مؤسسة ACTلحل النزاعات